الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم :علوم اقتصادية

ميدان العلوم الاقتصادية والتّجارية وعلوم التسيير
فرع : علوم اقتصادية
تخصص :اقتصاد دولي

تحت عنوان

دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة: 2000_2015

مذكرة مقدّمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم اقتصادية

إعداد الطالبين:

- علي بوعويرة
- طارق شويديرة

لجنة المناقشة:

أ.محادي سالم	جامعة المسيلة	رئيسا
أ.ناصر مغني	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
أ.غفصي توفيق	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017م

فهرس المحتويات

شكر وعرفان .....

الإهداء .....

فهرس المحتويات .....

فهرس الجداول .....

مقدمة عامة .....

الفصل الأول

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشرومناخه

تمهيد..... 02

المبحث الاول : ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله 03
.....

1-تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر 03

2- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر 04

2-1-الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي 04

2-2- الاستثمارات المشتركة 05

2-3- مشروعات أو عمليات التجميع..... 06

2-4-الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة..... 06

المطلب الثاني:دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره **07**

- دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر..... 07

2-آثار الاستثمار الأجنبي المباشر..... 10

المبحث الثاني: عموميات حول المناخ الاستثماري

المطلب الأول: تعريف المناخ الاستثماري وعناصره **18**

1-تعريف المناخ الاستثماري 18

2- عناصر المناخ الاستثماري 18

2-1-سياسة الاستثمار 18
2-2- السياسة التجارية 18
2-3- سياسة تشجيع المنافسة 18
2-4- السياسة الجبائية 19
2-5- إدارة الشركات 19
2-6- المسؤولية الاجتماعية للشركات..... 19
2-7- تثمين المورد البشرية 19
2-8- تطوير البنية التحتية والقطاع المالي 19
المطلب الثاني : شروط المناخ الاستثماري **20**
.....
1- ضرورة انسجام السياسات الخاصة بترقية الاستثمار..... 20
2- أهمية ضمان الشفافية في وضع وتنفيذ السياسات والقوانين..... 20
3- ضرورة التقييم الدوري والمستمر لآثار السياسات المتخذة على تطور المناخ الاستثماري..... 21
خلاصة الفصل الأول 22
الفصل الثاني
تقييم إنعكاسات المناخ الاستثماري على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر(2000 .2015)
تمهيد..... 23
المبحث الاول: عرض و تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر
المطلب الأول :الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر ومؤهلاته في الجزائر 24
1-الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 24
1-**1**- قانون03 -11 المؤرخ في 26 أوت سنة2003والمتعلق بالنقد والقرض 24

1-2- قانون المحروقات رقم 03/05 المؤرخ في مارس 2005..... 25
1-3- قانون الاستثمار لسنة 2006 26
2-مؤهلات الجزائر لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر 27
المطلب الثاني :الجهود المبذولة في تهيئة المناخ الاستثماري في الجزائر ... 31
1-القوانين 32
2- المراسيم والأوامر 33
المطلب الثالث :امتيازات وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 33
1-الامتيازات 33
2- ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر..... 37
المبحث الثاني: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(2000-2015) 39
المطلب الأول: التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر 39
1- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية 39
2- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب التصنيف القانوني.. 42
3- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر حسب نوع الاستثمار.... 44
المطلب الثاني :أهم الدول المستثمرة في الجزائر..... 45
المطلب الثالث :معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر..... 47
1- المعوقات الاقتصادية 47
2- المعوقات القانونية والإدارية 51
خلاصة الفصل 54
خاتمة عامة 56
قائمة المصادر والمراجع 61
ملخص

تمهيد:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المصادر والمحركات الأساسية للتنمية في كل اقتصاديات العالم نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والمساهمة في التراكم المالي، ورفع كفاءة رأس المال البشري وتحسين المهارات والخبرات، مما أدى إلى الرفع من حدة المنافسة بين المؤسسات على الصعيد العالمي من جهة، ومن جهة أخرى فتح الطريق على مصراعيه أمام المؤسسات العملاقة لغزو الأسواق الأجنبية من خلال السياسات التي تنتهجها الدولة وهذا للسماح للمؤسسات بالتغلب على ضيق الأسواق المحلية ولقد شكل تصاعد اهتمام الدول العربية وخاصة الجزائر بالاستثمار الأجنبي المباشر لمساهمته الفعالة في رفع مستوى الصادرات وتحسين الإنتاج والقضاء على البطالة وخلق مناصب شغل جديدة ... الخ، من خلال الاستثمار في أنشطة ذات قيمة مضافة أو في مجالات جديدة، وإما بالتحول في صناعة معينة من الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة والمعتمدة على تكنولوجيات بسيطة وعمالة كثيفة إلى أنشطة ذات إنتاجية عالية تعتمد على تكنولوجيا رفيعة المستوى ويتوقف ذلك على القدرة التنافسية بين الدول المضيفة في محاولة خلق مناخ استثمار أكثر ملائمة للمستثمر الأجنبي من خلال توفير جملة من العوامل المحفزة لانسياب أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة.

1. إشكالية الدراسة:

رغم الجهود المبذولة لتهيئة المناخ الاستثماري إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لم تكن في مستوى تطلعات الجزائر، من هذا تبرز لنا إشكالية البحث كما يلي

ما مدى ملاءمة المناخ الاستثماري في الجزائر لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية نوجزها في التالي:

- ماذا نقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر ؟

_ ما هي الأهمية الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر ؟

- ماذا نعني بالمناخ الاستثماري ؟ وما هي محدّداته ؟

_ هل يعتبر المناخ الاستثماري ملائم في الجزائر ؟

_ ما هو حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ؟

_ ما هي أهم القطاعات المستثمر فيها ؟

_ ما هي أهم الدول المستثمرة ؟

2. فرضيات البحث:

بعد القيام بتجميع المادة العلمية التي نعتقد أنها ترتبط بالموضوع الذي نحن بصدد البحث فيه، قمنا بصياغة فرضيات محددة نعتبرها أكثر الإجابات احتمالا عن الأسئلة التي قمنا بصياغتها وتتمثل في النقاط التالية:

_ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل دولية حققت نتائج إيجابية للدول المضيفة.

_ إن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ضئيل وضعيف خلال الفترة 2000-2015.

3. أسباب اختيار الموضوع:

يوجد العديد من الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار البحث في هذا الموضوع نذكر منها:

_ الاهتمام المتزايد للجزائر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

_ محاولة البحث عن وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

_ تطور مصطلح مناخ الاستثمار ودخول عناصر جديدة في مكوناته مما خلق أوضاعا جديدة.

_ معرفة وضع الجزائر، من حيث حجم الاستثمارات.

4. أهداف الدراسة:

تكمن أهداف هذه الدراسة في مجموعة من النقاط يمكن ذكر أهمها:

_ تحديد أهم مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر، ومعرفة المناخ الملائم والأنسب لجلبه.

_ تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتوزيعها الجغرافي والقطاعي.

_ تحديد عوائق مناخ الاستثمار في الجزائر، والتي تحول دون تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها بالقدر المطلوب.

5. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كون الاستثمارات الأجنبية المباشرة ظاهرة اقتصادية، تشكل عملية تهيئة المناخ المناسب لاستقطابها إحدى أنجح الوسائل لزيادة تدفقاتها، ومن هذا يأتي العمل على إزالة العقبات أمام تدفقها.

6. حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في:

_ الحدود الجغرافية لهذه الدراسة تتمثل في البلد الجزائر.

_ الحدود الزمنية لهذه الدراسة تتمثل في الفترة (2000- 2016).

7. المنهج المتبع وأدوات الدراسة:

فيما يخص الجانب النظري اعتمدنا على المنهج الوصفي لإعطاء مختلف المفاهيم الأساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما الجانب التطبيقي فاعتمدنا على المنهج التحليلي لدراسة تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر مع التعرف على مختلف التحديات والعوائق التي تواجهها.

8. الدراسات السابقة:

نال موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر اهتماما كبيرا من طرف العديد من الباحثين الاقتصاديين و الأكاديميين ورجال الأعمال والسياسة والمنظمات والهيئات الدولية، وتجسد ذلك من خلال إصدار المنشورات والمداخلات والملتقيات والندوات والمؤتمرات والتقارير الفصلية والسنوية، فضلا عن أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير، ومن بين بعض الدراسات التي نراها قريبة من البحث الذي نحن بصدد إعداده الدراسات التالية:

_ دراسة" **سعيدي يحي**" بعنوان " **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر** " رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة 2006_2007 حيث تندرج الدراسة في إطار تحديد وإبراز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على عملية التنمية في الجزائر.

_ دراسة **بيوض محمد العيد** بعنوان " **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية – دراسة مقارنة تونس، الجزائر، المغرب** ،مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف،2011.

_ دراسة **عبد الكريم بعداش** " **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005**، جامعة الجزائر،مذكرة دكتوراه في العلوم اقتصادية تخصص نقود ومالية، 2006.

9. صعوبات الدراسة:

واجهتنا مجموعة من الصعوبات تمثلت في:

_ صعوبة الحصول على الإحصائيات الخاصة بالتوزيع القطاعي وأهم الدول المستثمرة.

_ اختلاف البيانات بين المصادر الدولية والوطنية.

10. تقسيمات الدراسة:

لمحاولة الإلمام بالجوانب الرئيسية للموضوع قمنا بتقسيمه إلى فصلين:

الفصل الأول يتناول الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ الاستثمار وتم تقسيمه إلى قسمين القسم الأول ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر ويحوي فرعين الفرع الأول تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله أما الفرع الثاني فتضمن الدوافع والآثار، أما القسم الثاني عموميات حول المناخ الاستثماري يحتوي على فرعين، الفرع الأول تعريف المناخ الاستثماري وعناصره، أما الفرع الثاني فهو شروط المناخ الاستثماري.

الفصل الثاني يمثل الدراسة التطبيقية، مقسم كذلك إلى قسمين القسم الأول عرض وتقييم المناخ الاستثماري في الجزائر، مقسم إلى ثلاثة فروع، الفرع الأول التصنيف القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر ومؤهلاته أما الفرع الثاني الجهود المبذولة في تهيئة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر أما الفرع الثالث امتيازات وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أما القسم الثاني حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مقسم إلى ثلاث فروع، الفرع الأول التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أما الفرع الثاني فهو أهم الدول المستثمرة في الجزائر أما الفرع الثالث معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أما الخاتمة العامة فتشمل على مستخلص البحث، ونتائج اختيار الفرضيات مع النتائج العامة للدراسة وبعض التوصيات والاقتراحات وآفاق البحث.

تمهيد:

لقد حاز الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوده الشركات متعددة الجنسيات على اهتمام كبير على النطاق العالمي خاصة منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين، حيث أصبح من أهم آليات دمج الاقتصاد العالمي، وقد أدى هذا الانتشار الواسع لعمليات تدويل الإنتاج إلى ظهور ما نسميه بعولمة الإنتاج.

وعرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تطورا ملحوظا في سنوات التسعينات نتيجة لتكامل الضغوطات الحاصلة بفعل المنافسة الدولية، عمليات التحرير الاقتصادي وانفتاح ميادين جديدة للاستثمار، كذلك الدول النامية أصبحت تسعى إلى البحث عن مصادر خارجية لتمويل خطط التنمية بها بسبب عدم كفاية رؤوس الأموال اللازمة، فأخذت تعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتشجيعها على الانسياب إليها، خاصة وأن معظمها يتوق إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والاندماج في الاقتصاد العالمي وانفتاح الأسواق على بعضها البعض.

ونحاول في هذا الفصل الأول الذي قسمناها إلى قسمين القسم الأول هو ماهية الاستثمار الأجنبي يحتوي على فرعين الفرع الأول هو تعريفه وأشكاله أما الفرع الثاني فهو دوافعه وآثاره، أما القسم الثاني فهو عبارة عن عموميات حول المناخ الاستثماري الذي بدوره قسمناه إلى فرعين، الفرع الأول تناولنا فيه تعريف المناخ الاستثماري وعناصره أما الفرع الثاني يوضح شروطه.

المبحث الاول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى بعض المفاهيم المفصلة من أجل وضع الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر حتى لنا فهم الظاهرة

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله.

1- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر الاستثمار الأجنبي ظاهرة اقتصادية قديمة تجلت منذ الثمانينات من القرن الماضي، وقد تعددت التعاريف التي تناولته ولكنه من الضروري إعطاء تعريف دقيق لهذه الظاهرة.

حسب الدكتور "**عبد السلام أبو قحف** "الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في المشروع المعني، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني أو السيطرة الكاملة عليه، فضلا عن قيامه بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة".[1]

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE فترى بأن "الاستثمار الأجنبي المباشر هو نشاط يترجم هدف كيان مقيم في اقتصاد ما للحصول على منفعة دائمة في كيان مقيم في اقتصاد آخر، ويعني مفهوم المنفعة الدائمة من جهة وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، ومن جهة أخرى ممارسة تأثير فعلي في تسيير المؤسسة".[2]

[1] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص 366.

[2]Khouri Nabil, les déterminants de l'investissement direct étranger : étude théorique et analyse empirique, Magistère, ESC Alger, 2002/2003,p p12.

2. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من وجهة نظر الشركات الأجنبية بمثابة طريقة تسعى من خلالها إلى تعظيم أرباحها وغزو الأسواق العالمية، وهي تنطوي على التملك الجزئي أو المطلق للطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار، وحسب هذا المعيار، يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى:

2-1- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

يتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بخلق فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة، ويتمثل في احتفاظ المستثمر الأجنبي بحق إدارة المشروع الاستثماري والتحكم في كل عملياته، ونظرا إلى أنه يهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق أقصى ربح، فإنه عند انتقاله إلى البلدان النامية يتجه إلى الأنشطة الأكثر ربحية والتي تتميز بارتفاع معدل العائد على الاستثمار بها مثل البترول، والأنشطة الاستخراجية وأنشطة التجارة[1]. تعتبر الشركات متعددة الجنسيات من أهم أشكال هذا الاستثمار والمحرك الرئيسي له، حيث لها فروعا متعددة تمتد إلى عدة دول مختلفة وتتميز بالحجم الكبير من حيث المبيعات والإنتاج وتنوعه، وتفوقها التكنولوجي، والانتماء إلى اقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا وكذا زيادة درجة التنوع والتكامل، كما أنها تدار مركزيا من مركزها الرئيسي في الوطن الأم[2]. وقد يتم الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي عن طريق شراء هذا الأخير لمؤسسة قائمة في البلد المضيف.

إن الآثار الإيجابية لهذا الشكل من الاستثمار الأجنبي المباشر مهمة جدا بالنسبة للبلد المضيف، فهي تؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات، خلق فرص العمالة مباشرة أو عبر قنوات التوريد والتوزيع، نقل التكنولوجيا والخبرات المعرفية، غير أنه من الملاحظ أن الدول النامية تتخوف منه وما ينتج عنه من التبعية الاقتصادية واحتكار الشركات المتعددة الجنسيات

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007، ص37.

[2] منورأوسرير .ودعليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد2.

لأسواقها، كما أن الشركات الأجنبية تتخوف من المصادرة والتأميم، عدم تقبل المجتمع للأجانب أو عدم الاستقرار السياسي.

2-2- الاستثمارات المشتركة.

هي تلك الاستثمارات التي تتوزع فيها ملكية المشروع وإدارته بين المستثمر الأجنبي والمستثمر الوطني العام أو الخاص، ويجب أن يكون لكل طرف الحق في التحكم الفعلي في المشروع وإلا أصبح ذلك استثمارا غير مباشرا كعقود التراخيص وعقود الإدارة ومشاريع تسليم المفتاح.

والمشروعات المشتركة تقلل من الرأسمال، لأنه عموما التحالفات تؤدي إلى خلق قيمة مضافة وتخفيض التكاليف عندما تحقق اقتصاديات الحجم، فمثلا عندما يندمج بنكين يؤدي هذا إلى تقليص عد الشبابيك، مصالح المحاسبة أو بطاقات القرض.

كما أن هذه المشروعات المشتركة واسعة الانتشار خاصة في الدول النامية فهي تساعد كلا من الإدارتين على تحقيق أهدافهما والاستفادة من الميزات النسبية للطرف الآخر، فالشركاء المحليون تكون لديهم المعرفة بالسوق المحلية وباللوائح والروتين الحكومي، والشركاء الأجانب يقدمون التكنولوجيا والخبرة الفنية في جميع المجالات.[1]

فبعض الدول تنص في قوانينها الداخلية على ضرورة اشتراك القطاع المالي أو الخاص الوطنيين في رأسمال المشروع الأجنبي وهذا يمكنها من فرض رقابتها وسيطرتها خاصة في بعض القطاعات الإستراتيجية كالأنشطة والبنى التحتية والكهرباء، كما يقلل درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد المضيف، وبالنسبة للمستثمر الأجنبي فيمكنه الاستثمار المشترك من تقليل المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها من تأميم ومصادرة، التغلب على الصعوبات الثقافية واللغوية والاجتماعية والصعوبات البيروقراطية.

غير أن من عيوب الاستثمارات المشتركة هو أن بعض الشركات الكبيرة الحجم ترفض إقامة مشاريع مشتركة مع المستثمرين بغرض حماية مزاياها التنافسية، كما أنه في حالة عدم

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص 37.

توفر الشريك المحلي على القدرات التقنية والإدارية والمالية فإن ذلك يحول دون استفادته من ايجابيات هذا الاستثمار. كما أن احتمال تعارض مصالح الطرفين الأجنبي والمحلي يؤدي إلى حدوث منازعات تؤثر سلبا على قيام المشروع.

2-3- مشروعات أو عمليات التجميع.

هي اتفاقية بين الطرف المحلي (عام أو خاص) والطرف الأجنبي يقوم بموجبها الطرف الأجنبي بتزويد الطرف المحلي بمكونات منتج معين لتجميعها، قد تكون عبارة عن أصول مادية أو غير مادية في مقابل عائد مادي يتفق عليه، وتجدر الإشارة إلى أن مشاريع التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروع الاستثمار من قبل الطرف الأجنبي.

وفي هذه الحالة وبالنسبة للمزايا والعيوب سوف يكتسب المشروع مزايا المشروع مزايا وعيوب النمط الذي ينتمي إليه سواء المشترك أو المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي، وبشكل خاص يعاب على هذا النوع من الاستثمارات قل نقل التكنولوجيا، وذلك لخوف الشركات صاحبة المنتج من تفشي أسرار التكنولوجيا المستخدمة في صناعة هذا المنتج حيث تعمد إلى الطرف المحلي بعمليات ميكانيكية بسيطة لا تستحق قدر عالي من التقنية أو التأهيل.[1]

2-4- الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة.

أو ما يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر في شكل عقود امتياز تتراوح بين 20 و50 سنة ويوجه أساسا إلى مشاريع البنية التحتية كبناء محطات الكهرباء أو المطارات أو الطرق، ثم استغلالها لمدة متفق عليها على أن يعود الاستثمار في نهاية عقد الامتياز إلى الحكومة أو المجتمع، وهو ما يعرف بالمشروعات القائمة على البناء والتشغيل والتحويل (BOT). وهذا النوع مفيد للطرفين حيث أن الدولة تستفيد من رؤوس الأموال التي توفرها الشركات وفي المقابل تستفيد الشركات من فترة الامتياز.[2]

[1] بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب، رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، 2011، ص 37.

[2] نفس المرجع، ص37.

المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره.

1. دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد نتج التوسع في عولمة الإنتاج عن الرغبة الجامحة للشركات متعددة الجنسيات في زيادة الأرباح وكبر حجمها. ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أشكال تدويل الشركات من أجل النفاذ إلى الأسواق الأجنبية ساعية وراء تحقيق أكبر عائد ممكن، ويعتبر أكثر هذه الأشكال اكتمالا وأكثرها خطورة.

يتوقف قرار التوطن في الخارج على إستراتيجية الشركة وكذلك مزايا الإقليم المستقبل، كذلك من الفرضيات أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتفع بسبب رغبة الشركات في إبداء المعاملات ما بين الأسواق بالمعاملات الداخلية. حيث أنه من أجل ربح الوقت والتكاليف المرتبطة بالبيع والشراء في الأسواق الأجنبية، تقوم الشركات باستبدال بعض أعمال السوق بعملية التوطين.

ومن دوافع الشركات نحو تدويل أنشطتها مايلي:

1-1- تجنب الحواجز الجمركية: قد تواجه بعض الشركات عقبات لتصدير منتجاتها إلى دول أخرى بسبب الحواجز التي تضعها الحكومات بهدف الحد من تدفق السلع الأجنبية، فتلجأ إلى فتح فروع إنتاجية في الدولة المستضيفة، ويسمح ذلك للشركة بعدم تسديد التعريفات الجمركية مما يزيد من تنافسيتها السعرية. ومنه فإن وجود الحواجز الجمركية كانت تؤدي إلى إحلال الإنتاج محليا محل التصدير.

1-2- النفاذ إلى الأسواق الدولية: وتستخدمها الشركات متعددة الجنسيات التي تملك فروعا إنتاجية في البلد الأجنبي عوض التصدير فعادة ما تلجأ الشركات إلى تدويل إنتاجها بهدف التقرب من المستهلكين، ويمكنها تكييف منتجاتها حسب احتياجات سوق البلد المضيف، حيث أن بعض أشكال السلع يستلزم إنتاجها في أسواق الاستهلاك مثلا المؤسسات المنتجة لسلع استهلاكية دائمة، وكذلك الحال بالنسبة لمعظم الشركات متعددة

الجنسيات المنتجة التي تمثل حاليا النسبة الأكبر للاستثمارات الأجنبية المباشرة المتأتية من الدول الصناعية، وتتمثل في البنوك، شركات التأمين، المؤسسات المالية، الشركات التجارية، وكالات الإشهار، شركات الاتصال... إلخ. كما أنه عندما يكون السوق المحلي للشركة في تراجع، يمكنها تمديد دورة حياة منتجاتها في أسواق خارجية. بالإضافة إلى الرغبة في النمو والتوسع بحثا عن منافذ عبر الحدود الوطنية عندما تعجز السوق الوطنية عن تحقيق أهداف المشروع الاستثماري في النمو والتوسع. لكن انخفاض هذه الحواجز نتيجة دورات الغات أنقصت قوة هذا التفسير.

1-3- تقليص تكاليف الإنتاج: تطور الشركات متعددة الجنسيات إستراتيجية رشادة بهدف تقليص تكاليف الإنتاج عن طريق توطين فروع صناعية في دول أي العوائد على الاستثمار مجزية، فهي تقوم على تقليص تكاليف الإنتاج وتكاليف النقل المترفعة بالنسبة لبعض المنتجات مرتفعة القيمة المضافة، كما نجد أن الكثير من الشركات تنقل نشاطاتها إلى الدول التي تتميز بوفرة العمالة وانخفاض مستوى الأجور أو تلك التي تتميز بوفرة المواد الأولية وكلفة الطاقة ووسائل النقل. بالإضافة إلى سعي الشركة للاستفادة من التحفيزات الممنوحة في البلد المراد الاستثمار فيه تصلح في كل الشركات التي يمكنها تقسيم إنتاجها مثل صناعة الأقمشة، الألبسة الرياضية، الالكترونيات والسيارات. كما تسعى العديد من الشركات المتعددة الجنسية إلى الاستفادة من الموارد الطبيعية والخام لدى الدول النامية. وكمثال على ذلك، هو أن 70% من بترول شركة آلف Elf الفرنسية منتج في أنغولا، الكامرون، الكونغو، الغابون أو نيجيريا.

1-4- الاستفادة من اقتصاديات الحجم: وتعني أن المؤسسة تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر لكل تنتج حجما كبيرا ويمكنها بذلك خفض تكاليف إنتاجها حيث أن بعض التكاليف الثابتة يتم تقسيمها على عدد أكبر من المنتجات يسهم في خفض متوسط التكلفة لكل وحدة منتجة مثل اهتلاك نفقات البحث والتطوير.

1-5- الحماية: رغبة بعض المستثمرين في الحفاظ على الأسواق الأجنبية من المنافسة. يتم تبادل الخبرات الإدارية والتسويقية والبحث والتطوير داخل الشركة الأم وفروعها بالدول المضيفة منعا من تسرب الابتكارات الحديثة لأطول فترة ممكنة وكذلك الحد من التقليد.

1-6- استغلال الميزة الاحتكارية: الكثير من الدراسات حاولت شرح الخيار بين الاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج محليا ثم التصدير أو منح تراخيص لشركات أجنبية بأن الشركة تملك مزايا تسمح لها بوضع في السوق منتج مميز يفضله المستهلكون، أو أن تنتج أقل من منافسيها. وخلصت الدراسات إلى أن امتلاك الشركات لميزة احتكارية كامتلاك الرأسمال أو التكنولوجيا أو الخبرات الإدارية أو العلامة التجارية وبراءات الاختراع، يدفعها إلى تعزيز موقفها الاحتكاري إذا ما قامت بإنتاج نفس المنتج في دولة أخرى.

1-7- السياسة الاقتصادية لبعض الدول المتقدمة: تقوم بعض الدول بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أنه يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني، إذ أنه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية وتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معتدلة. حيث أن بعض الحكومات في بلدان الموطن تصدر سياسات من أجل تشجيع المحليين بالاستثمار المباشر في الخارج، كما أن هناك تطورات تدفع بالشركات في البلدان النامية إلى تدويل إنتاجها. مثلا النمو السريع لبعض الاقتصاديات الناشئة (كالصين والهند)، حيث أصبحت شركاتها تبحث عن موارد ومدخلات خارجية لازمة لتوسعها. وفي المقابل، فإن الإصلاحات وسياسات التحرر في البلدان النامية تخلق فرصا عديدة للاستثمار عن طريق خصخصة أصول ومؤسسات مملوكة للدولة على سبيل المثال.

1-8- إتباع تحركات المنافسين بالسوق الأجنبي: تقوم الشركات حفاظا على قدراتها التنافسية بتبني إستراتيجية دفاعية بمجاراة منافسيها في مد وتطوير أسواق جديدة بالخارج. فعلى سبيل المثال قد تقوم شركة بيبسي كولا بفتح مصنع في دولة ما لأنها إذا لم تفعل ذلك فستفعله شركة كوكا كولا. من الأمثلة على ذلك اضطرار شركة كرايزلر (Chrysler)، وهي واحدة من ثلاث شركات أمريكية كبرى في صناعة السيارات، ونتيجة عدم تمكنها من الوقوف أمام كل من شركة

فورد وشركة جنرال مورتورز اللتان تمارسان الصناعة ذاتها في السوق الوطنية، إلى الاستثمار في دول أوروبا الغربية، مما دفع الشركتان المذكورتان أيضا إلى إنشاء فروع لهما، وشركات تابعة في المنطقة الجغرافية ذاتها.[1]

2-آثار الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الدراسات التي تخص الاستثمار الأجنبي المباشر تشير إلى العديد من الآراء والتوجهات، فالبعض يرى بأنها تنطوي على الكثير من المنافع التي تعود على البلدان المضيفة، والبعض الآخر ينظر إلى هذه البلدان على أنها مستعمرات، خاصة تلك الغنية بالمواد الأولية، تسعى الشركات المتعددة الجنسيات من خلالها إلى تحقيق أقصى ربح ممكن مخلفة أضرارا اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية.

كما أن اقتصاديو مجلس الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) يؤكدون على الاستثمار الأجنبي المباشر يأتي بمنافع هامة للاقتصاديات المضيفة، لكنه ينطوي عليها في المقابل رهانات وأخطار لا يجب إغفالها. وحسب CA.Michalet، "الرأسمالية العالمية" (1985)، "الشركة متعددة الجنسيات هي في نفس الوقت الخير والشر. فهي من جهة تعتبر كسبب لكل الأضرار [...]. من جهة، تعتبر أداة في خدمة الإنسانية".

ومنه نستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر له آثار إيجابية وأخرى سلبية على الدول المضيفة، من بينها:

2-1- الآثار الإيجابية.

إن المؤيدين للاستثمار الأجنبي المباشر، وهم أنصار الفكر الرأسمالي، يرون أنه يساهم في تقليص الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة بما يقدمه من رؤوس أموال نقدية وتكنولوجيا ومعارف إدارية وتسويقية وتنظيمية، كما يؤدي إلى خلق نوع من الديناميكية في الاقتصاد.

[1] عيبوط محمد وعلي، الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص168.

وحسب المنظمة العالمية للتجارة، فالاستثمار الأجنبي المباشر يمثل الآلية الأكثر فعالية لنشر الخبرات والرأسمال الإنتاجي في العالم. هذه الآلية تسمح كذلك بتحرير جزء كبير من الطاقة الإنتاجية غير المستغلة في البلدان النامية، وفتح أسواق جديدة للسلع والخدمات في البلدان الصناعية. كما صرح المدير العام للمنظمة السيد Renato Ruggiero (95-1999)، "الاستثمار الأجنبي المباشر يسهل التقسيم الدولي للعمل مساعدا على حركة عوامل الإنتاج".[1]

وحسب صندوق النقد الدولي، فالاستثمار الأجنبي المباشر يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو، وهو يمثل إسهامات في الرأسمال تحل محل المديونية الخارجية وتترجم ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد المضيف، كما يساعد انفتاح البلد على الاقتصاد العالمي.

ومنه يمكن تلخيص أهم الآثار الإيجابية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيفة فيمايلي:

2-1-1- المساهمة في التنمية: من خلال توفير رؤوس الأموال الضرورية لتنمية المؤسسات والسوق المالي وخلق محيط أكثر تنافسية، كما أن دخول شركات أجنبية أكثر كفاءة تدفع بالمؤسسات المحلية إلى أن تقوم بمجهودات لتحسين إنتاجيتها وتحسين جودة السلع والخدمات المقدمة من أجل الحفاظ على حصتها في السوق، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يدر آثارا إيجابية عندما يمول عن طريق الاقتراض المحلي، ويسهم في جذب المدخرات المحلية نحو الأنشطة الأساسية أو الأنشطة المكملة. وتفيد التجارب عن شيوع الاعتماد على رؤوس الأموال

[1]Khouri Nabil, op-ci,p p15.

الأجنبية في المراحل الأولى من التنمية، فقد اعتمدت انجلترا في القرنين 17 و18 على هولندا، وأسهمت رؤوس الأموال الأجنبية في تمويل التنمية في روسيا والو.م.أ في القرن 19.[1]

2-1-2- المساهمة في التكوين الرأسمالي: يمكن أن يحل الاستثمار الأجنبي المباشر محل العجز في الادخار المحلي، والنقص في الرأسمال اللازم لتمويل الاستثمارات. وبما أن معظم الدول النامية تعاني من نقص في رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، فهي تلجأ غالبا إلى جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحصل على رؤوس أموال ذات تكاليف وفوائد منخفضة عوض اللجوء إلى القروض الأجنبية باهظة التكاليف والمضرة بالاقتصاد الوطني على المدى الطويل والقصير، فبالمقارنة مع الدين الخارجي، فإن مزايا هذا الشكل من التمويل للاقتصاد المضيف متعددة، فبالإضافة إلى أنه مرن وغير مكلف، فهو لا يصطدم بتغيرات سعر الفائدة. كذلك فالاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى تحقيق إيرادات إضافية للبلدان النامية المضيفة في صورة ضرائب على المشاريع الناجمة عن هذه الاستثمارات.

2-1-3- الأثر على العمالة: تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تخفيض نسب البطالة التي تعاني منها أغلب الدول، وهذا يعد أهم الأسباب التي تؤدي للمنافسة على جذبها، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في رفع مستوى العمالة الناتجة عن المهارات التي تجلبها الشركات الأجنبية. غير أنه في المقابل قد أظهرت التجربة أن الاستثمار الأجنبي المباشر في حالة شراء مؤسسة عمومية تؤدي غالبا إلى حذف مناصب شغل وانتقال الكفاءات إلى المؤسسة المحلية التي قد تكتسب معارف باحتكاكها بالشركات الأجنبية التي تشاركها في سلسلة التوريد. كما أن ممارسات بعض الشركات "الإغراق الاجتماعي" جعل حكومات الدول المضيفة تتخوف من الممارسات غير الشرعية لبعض الشركات الأجنبية التي تقوم باستغلال العمال فيها.

2-1-4- الأثر على ميزان المدفوعات: إذا توجهت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القطاعات التي تحل محل الواردات، أو إذا ساهم في توسيع حجم الصادرات فإنها تؤدي إلى تحسين الميزان التجاري، وكذلك تؤدي هذه الاستثمارات إلى تحسين الحساب المالي بما توفره

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص 25، 26.

من النقد الأجنبي، وقد شكك هايمر في صحة القول أن الشركات متعددة الجنسيات تؤدي إلى تعظيم العائد العالمي، وأكد تأثيره على ميزان المدفوعات للدولة المضيفة للاستثمار. وقدم فرنون نموذجا آخر لتقدير أثر الاستثمار الأجنبي على الدخل الوطني وميزان المدفوعات وأشار إلى الفرق بين الاستثمار الأجنبي لإحلال الواردات أو لإعادة التصدير[1]. يختلف آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري للدولة المضيفة حسب هدفه، إذا كان يبحث عن الموارد الطبيعية أو العمالة الرخيصة فهو ينمي الفائض بالميزان التجاري، وإذا كان يهدف إلى خدمة السوق المحلي بالدولة المضيفة فهو ينمي العجز في الميزان التجاري.

2-1-5- إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة: من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وتشمل هذه الأصول الرأسمال، التكنولوجيا، المهارات الإدارية، كما أنها قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دوليا، وهو شيء الدول النامية في أمس الحاجة إليه، وهذه من أهم الأسباب التي أدت بالدول النامية إلى تغيير نظرتها السلبية اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر. ويؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نقل التقنية والإدارة من خلال تحسين الرأسمال البشري، نقل القدرات التسييرية، جلب التكنولوجيا الحديثة والخبرة الإدارية والمهارات التنظيمية والتي من شأنها أن تضيف زيادة حقيقية إلى القدرة الإنتاجية لهذه

2-1-6- الآثار الإيجابية الناتجة عن علاقات التشابك الأمامية والخلفية: التي تربط أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات بأنشطة الشركات المحلية. فالروابط الخلفية تسهم في زيادة إنتاجية وكفاءة أداء الشركات الأخرى، أما الروابط الأمامية فتسهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية[2]. كما للشركات الأجنبية أثارا إيجابية على المؤسسات المحلية من خلال زيادة المنافسة خاصة إذا استهدفت السوق المحلي، وفي حالة امتلاك الدولة المضيفة لقدرات إدارية وتكنولوجية يجعل من الشركات الأجنبية مصدرا لرؤوس الأموال فقط فهذا يحفز الشركات المحلية ويزيد من تنافسيتها.

[1] علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار المسيرة، عمان، 2009، ص 125.

[2] Khouri Nabil, op-cit, pp36.

ومما سبق نستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح وسيلة هامة لنقل التكنولوجيا والمهارات، تسعى الدول إلى جذبه رغبة منها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتفضله على الاستثمار في شكل حافظة الأوراق المالية الذي أثبت فشله نظرا لما أحدثه من أزمات اقتصادية في الدول المضيفة عند خروج هذه الأموال بطريقة مفاجئة وهذا ما حدث في دول شرق آسيا.

2-2- الآثار السلبية.

بالإضافة إلى الإيجابيات التي يأتي بها الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن هناك جوانب سلبية، فمعارضو الاستثمار الأجنبي المباشر، وهم أنصار الفكر الماركسي، يرون أنه ليس إلا وسيلة استعمارية جديدة لمواصلة استنزاف الدول النامية، وأن معظمه يوجه إلى القطاعات الخدمية والاستخراجية. وأنها مباراة من طرف واحد تفوز من خلالها الشركات متعددة الجنسيات وليس البلدان المضيفة.

ومن الآثار السلبية التي تنتج عن الاستثمار الأجنبي المباشر، نذكر:

2-2-1- ضياع بعض المواد المالية على البلدان النامية: عندما تلجأ هذه الأخيرة إلى منح المزايا والإعفاءات الضريبية. وقدر صندوق النقد الدولي أن حوالي 10% من إيرادات الميزانية لبعض الدول المضيفة قد تقل بسبب المزايا الضريبية من أجل تشجيع الاستثمار.[1]

2-2-2- خروج مدفوعات خدمة الاستثمار الأجنبي المباشر: وتتمثل في الأرباح المحولة وتحويلات جزء من مرتبات العاملين الأجانب في المشروعات الاستثمارية إلى بلادهم، ويرى البعض أن الاستثمار الأجنبي المباشر نحو البلدان النامية تعكس رغبة الرأسماليين في تملك

[1] زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية-نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، 2004، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 137.

الموارد الطبيعية، اليد العاملة الرخيصة ويتسبب في خروج الرأسمال من هذه الدول عند تحويل الأرباح.

2-2-3- القضاء على المؤسسة المحلية: في بعض الحالات، المنافسة الأجنبية قد تؤدي إلى هدم المؤسسة المحلية. فالشركات الأجنبية تتميز عادة بوضع احتكاري أو شبه احتكاري في أسواق الدول المضيفة، وهذا قد يؤثر سلبا على الشركات المحلية التي تجد مشاكل في تصريف منتجاتها، لذا يستوجب على الدولة المضيفة حماية صناعاتها الناشئة، وعادة الشركة متعددة الجنسيات، بعد أن تقضي على منافسيها المحليين، تستعمل قدرتها الاحتكارية من أجل رفع الأسعار، بالإضافة إلى أن الأثر على الموردين المحليين قد يكون محدودا إذا اندمجت المؤسسة عموديا وتنتج هي نفسها معظم العناصر والمكونات.

2-2-4- سوء تخصيص الموارد: وذلك لأن الشركات الأجنبية عادة تمنح أجورا أعلى من الشركات المحلية، وسوء توزيع الدخل يؤدي إلى زيادة الفجوة بين دخول العاملين في المشروعات الوطنية ودخول العاملين في المشروعات الأجنبية، وهو السبب في بعض الأحيان وراء تحول الائتمان المصرفي والعمالة الماهرة من قطاعات الاقتصاد القومي لخدمة هذه الشركات.

2-2-5- السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية: حيث أن الشركات تهدف من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الحصول على أكبر قدر من الربح، وبفعل كبر حجمها يمكنها أن تسيطر على بعض القطاعات في البلد المضيف، وقد تتحول السيطرة الاقتصادية إلى سيطرة سياسة. غير أنه، أي دولة تتمتع بسيادة واستقلالية يمكنها ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر، أي اجتذاب ذلك القدر اللازم منه وفي المجالات المرغوبة.

2-2-6- الهيمنة الصناعية: فنقل التكنولوجيا العصرية قد تؤدي إلى التبعية التكنولوجية للبلد المضيف، بالإضافة إلى أن وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر على سيادة الدولة المضيفة من خلال الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية أو الضغوط التي تمارسها هذه الشركات على الأحزاب السياسية وتسعى إلى تحقيق أهدافها الخاصة من خلال التدخل في القرارات السياسية

والاقتصادية للحكومات. ومسألة الهيمنة الصناعية تأخذ أهمية بالغة في حالة الشركة المتعددة الجنسيات التي تستخدم خصوصياتها كميزة من أجل دفع حكومة البلد المضيف لتقديم تنازلات. فمثلا في بداية تطور صناعة الإعلام الآلي مثلا، حاولت المؤسسات الحصول على حقوق حصرية لكي تبقى علاماتها هي الوحيدة المنتجة أو المباعة وفرض خدمة ما بعد البيع الخاصة بها والوحيدة التي تقدم خدمات الصيانة.[1]

2-2-7- الآثار الثقافية والاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر: يمثل هو الآخر موضوع مجادلة فبإدخالها تكنولوجيات حديثة وأساليب عمل حديثة وتغيير طرق التسيير، تتسبب الشركات الأجنبية بتغييرات ثقافية في البلد المضيف. كذلك يرى البعض أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بجلب أنماط من الاستهلاك غريبة عن المجتمع المحلي للبلد المضيف وتقضي على الصناعات التقليدية، كما أنها غالبا ما تتهم بالمنافسة غير المشروعة.مثلا، لأنها تستغل الأجور المنخفضة والظروف السيئة للعمل الملاحظة في بعض الدول الأجنبية، تتهم بانتهاك حقوق الإنسان وحقوق العمال في الدول النامية أين السلطات لا تعمل حقيقة على فرض احترام هذه الحقوق.

2-2-8- نقل التكنولوجيا ليست مضمونة: بسبب تحفظ الشركات ولأنها تحتاج إلى قدرات محلية ومالية وبشرية ليست مجتمعة دائما. كما أن مناصب الشغل التي تخلقها قد تكون غير متلائمة مع اليد العاملة الموجودة في الدول النامية، وقد تقوم الشركات المتعددة الجنسيات باحتكار التكنولوجيا الحديثة وتحويل التكنولوجيا المتقادمة.

2-2-9- تركز الشركات متعددة الجنسيات: قد يؤدي إلى زيادة الصادرات، ولكن قد يؤدي كذلك إلى زيادة الواردات المتأتية من الشركة الأم أو فروع أخرى، وهو ما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات.

[1]Andrew Harrison et al, Business international et mondialisation : vers une nouvelle europe, De boeck, 2004, Bruxelles, pp86.

2-2-10- الأثر على البيئة: غالبا ما تنقل الشركات المتعددة الجنسيات أنشطة ملوثة للبيئة خارج بلدانها الأصلية وذلك هروبا من التشريعات الصارمة فيها، أو تستخدم تكنولوجيا متقادمة ملوثة للبيئة في البلدان الأخرى.

إن العوائد التي يتحصل عليها البلد من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليه يتوقف إلى حد كبير على سياسات واستراتيجيات كل من البلد والشركات الأجنبية، ومنه فعلى الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي أن تعمل على ترشيده، أي اجتذاب ذلك القدر اللازم في المجالات المرغوبة وفي الوقت المناسب بما يتناسب مع مخططات التنمية.

المبحث الثاني: عموميات حول المناخ الاستثماري.

المطلب الأول: تعريف المناخ الاستثماري وعناصره.

1. تعريف المناخ الاستثماري:

يعرف المناخ الاستثماري لدولة ما بأنه مجمل الظروف والأوضاع السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية والمؤسسية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري، وهكذا فإن العوامل المكونة للمناخ الاستثماري التي تؤدي محصلة تفاعلها إلى تشكيل معطيات جديدة وأوضاع جديدة تؤدي إلى جذب أو طرد الاستثمار[1].

2- عناصر المناخ الاستثماري.

من أهم العناصر التي يتم الحكم من خلالها على السياسة العمومية لتحسين المناخ الاستثماري نجد:[2]

[1] علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، العدد 458، 2009، ص17.

[2] سعيدي يحي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص188-189.

2-1- سياسة الاستثمار

تؤثر نوعية سياسة الاستثمار المتبعة على قرارات المستثمرين، ولذلك يجب أن تتميز هذه السياسة بعدم التميز وحماية حقوق الملكية بهدف خلق مناخ استثماري جيد لصالح الجميع، وتوضع هذه الإجراءات اعتمادا على المزايا التي تمتلكها الدولة.

2-2- السياسة التجارية

تهتم هذه السياسات بتنظيم المبادلات التجارية لأجل المساهمة في الحصول على نصيب أكبر من الاستثمارات الأجنبية وتطوير الإمكانات الخاصة باقتصاديات الحجم وبتسهيل الاندماج في السلسلة العالمية للتموين، وهو ما يرفع من مردودية الاستثمارات.

2-3- سياسة تشجيع المنافسة

تساعد في تطوير عنصر التجديد والإبداع وتساهم في خلق الظروف الجيدة لدخول مستمرين جدد، فوجود سياسة جيدة لحماية المنافسة تسمح بتحقيق مزايا الاستثمار.

2-4- السياسة الجبائية.

لأجل القيام بوظائفها فإن كل الإدارات بحاجة إلى تحصيل الإيرادات الجبائية، ولكن مستوى الأعباء الضريبية وكيفية تطبيقها لها الأثر المباشر على حجم التكاليف التي تتحملها الشركات، لذلك فإن وجود سياسة جبائية سلمية تسمح للحكومات بتحقيق أهدافها العمومية، مع المساهمة في خلق الظروف المشجعة للاستثمارات.

2-5- إدارة الشركات.

يعتبر تحديد الإطار العام الذي يحدد المبادئ العامة لإدارة الشركات أحد المعايير الأساسية المحددة لقرار الاستثمار لأنه يؤثر على درجة ثقة المستثمرين وعلى تكلفة رأس المال وعلى عمل الأسواق المالية وعلى تنمية موارد جديدة أكثر استدامة للتمويل.

2-6- المسؤولية الاجتماعية للشركات.

تحدد السياسات العمومية المبادئ المتعارف عليها للسلك المسؤول للشركات، وتساهم هذه المحددات في توجيه الاستثمار الذي يساهم في التنمية المستدامة، وتستهدف هذه السياسة

إيجاد محيط جديد للأعمال يتحدد فيه دور كل السلطات العمومية والشركات مع تشجيع الحوار حول قواعد عمل الشركات وتشجيع المبادرات الخاصة بتحديد المسؤولية الجماعية للشركات.

2-7- تثمين الموارد البشرية.

إن تثمين الموارد البشرية يعتبر شرط أولي وضروري لأجل معرفة واستغلال الفرص الاستثمارية، فالاهتمام بتحسين المستوى التعليمي والصحي لأفراد المجتمع يساهم في رفع الإنتاجية الكلية بعوامل الإنتاج وينعكس ذلك إيجابيا على مناخ الاستثمار.

2-8- تطوير البنية التحتية والقطاع المالي.

إن وجود بنية تحتية جيدة تضمن تخصيص الموارد النادرة للمشاريع الأكثر كفاءة، ومن مواجهة نقاط الاختناق التي تحد من الاستثمار الخاص، ويعتبر التمويل والبنية الأساسية مدخلات ومستلزمات حاسمة الأهمية في معظم أنشطة الاستثمار، كما أن وجود سياسات فعالة لتحسين أداء القطاع المالي تسمح للشركات والمستثمرين من تجسيد مشاريعه في ظل محيط مستقل ومحفز.

الفرع الثاني: شروط المناخ الاستثماري.

لقد حدد الخبراء على مستوى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية القواعد الأساسية التي يجب على البلدان النامية على تحقيقها من أجل تحسين مناخ الاستثمار ورفع القدرة التنافسية للشركات المحلية، وتتمثل هذه القواعد بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والقدرة على التنبؤ السياسي والاستقرار الاجتماعي واحترام دولة القانون والتي تعتبر الشروط المسبقة والضرورية لتهيئة المناخ الاستثماري، ولكن تعتبر هذه العناصر غير كافية بل لابد من توفر عناصر أخرى تقوم هذه العناصر على ثلاثة مبادئ أساسية تتمثل فيما يلي:[1]

[1] ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص 66-67.

1- ضرورة انسجام السياسات الخاصة بترقية الاستثمار.

نظرا للتداخل بين مختلف المجالات المتعلقة بمناخ الاستثمار مثل معايير تحرير وحماية الاستثمار لأن لها مجالا واسعا يشمل المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب والمستثمرين في الشركات الكبرى وفي المؤسسات الصغيرة.

2- أهمية ضمان الشفافية في وضع وتنفيذ السياسات والقوانين.

إن تحقيق الشفافية من شأنه تقليص حالة عدم اليقين والخطر الذي يحيط بالقرار الاستثماري، كما أنها تساهم في تقليص تكلفة المعاملات المرتبطة بالاستثمار وتشجيع الاتصال بين الإدارات العمومية والقطاع الخاص، فالشفافية تخلق مناخ تسوده الثقة بين المستثمرين والسلطات العمومية.

3- ضرورة التقييم الدوري والمستمر لآثار السياسات المتخذة على تطور المناخ الاستثماري.

أي أن الهدف هو تحديد على أي مدى تتطابق السياسات العمومية مع معايير الممارسة الجيدة والمتعلقة بالمعاملة المنصفة بين المستثمرين الأجانب أو المحليين مهما كان حجهم مؤسسات صغيرة أو كبيرة، وخلق الظروف الحسنة للاستثمار، أخذا بعين الاعتبار المصالح العامة للمجتمع.

خلاصة الفصل:

لقد لاحظنا من خلال هذا الفصل أن الاستثمار الأجنبي المباشر تعددت تعاريفه، وذلك وفق نظرة الدارس له، وأنه يستلزم السيطرة والإشراف على المشروع في البلد المضيف إذ إن انتقال هذا الأخير بين الدول يعود من خلال عدة أسباب ترجع في حقيقة الأمر إلى المتغير أو العوامل التي انطلقت بها تحليل ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

فالنظريات التي اعتمدت على بنية الأسواق فنجدها تفسر الاستثمار المباشر للشركات في الخارج من أجل المحافظة على المميزات الاحتكارية أو التنافسية الخاصة بهذه الشركات والتي تميزها عن باقي المنافسين المحليين في البلد المضيف وذلك من أجل النمو وتطوير هذه المميزات، وعلى العموم فإن مثل هذه الاستثمارات لا تنتقل إلى مختلف الدول بنفس الشكل وإنما تأخذ أشكالا متنوعة، تتعدد بتعدد دوافع المستثمرين وحسب ملكية هذه الاستثمارات.

تمهيد:

تعتمد قدرة أي دولة على جذب الاستثمارات الأجنبية على توافر مقومات محددة ومزايا نسبية عالية لا غنى عنها لضمان المنافسة في هذا المجال ، ولهذا تجتهد الدول في التعرف على نواحي القوة والضعف في بيئتها الاستثمارية ، والتعرف على مستوى تنافسيتها لرفع قدرتها على جذب الاستثمارات وتتباين جهود الدول في رصد وتقييم بيئة الاستثمار فيها، وذلك حسب الظروف الاقتصادية و الاجتماعية والتحديات التي تواجهها، لذا تبقى جهود الدول في التغلب على التحديات وتذليل العقبات قاصرة وغير ناجعة في زيادة التدفقات الرأسمالية الأجنبية، لذا سنخصص هذا الفصل لدراسة عرض وتقييم المناخ الاستثماري في الجزائر فيما يخص الإطار القانوني والجهود المبذولة في تهيئة المناخ الاستثماري في الجزائر وكذلك الضمانات والامتيازات أما ثانيا فسيتم فيه تحليل التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوزيعها القطاعي والجغرافي، إضافة إلى معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الاول: عرض وتقييم المناخ الاستثماري في الجزائر

حتى يكون هناك استثمار، يجب أن يتهيأ المناخ لذلك، ويجب أن تكون هناك فرصة استثمارية قائمة من وجهة نظر المستثمر على الأقل، ويجب أن يرشد المستثمر لتلك الفرصة إن لم يتعرف عليها بذاته، ويجب أن يقتنع بسلامتها، ففي الفرع الأول تناولنا الإطار القانوني والمؤهلات الاستثمارية أما في ما يخص الفرع الثاني فتناولنا فيه الجهود المبذولة في تهيئة المناخ الاستثماري، أما في الفرع الثالث فتطرقنا إلى الضمانات و الامتيازات.

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر ومؤهلاته في الجزائر

تبنت الجزائر مباشرة بعد استقلالها عدة قوانين تتعلق بالاستثمار، ولكن المرحلة التشريعية الحاسمة بدأت منذ سنة 1990 وبداية الإصلاحات الاقتصادية التي شملت جميع الجوانب بما فيها الاستثمار.

1- الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1- 1- قانون 03 ـ 11 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض:

تم تعديل وتتمة القانون رقم 10.90 المتعلق بالنقد والقرض بموجب الأمر 03.11 المؤرخ في 26 أوت 2003 الذي يسمح بإعادة النظر في تنظيم وسير القطاع البنكي خاصة فيما يتعلق بدور كل من بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، وكذا عملية مراقبة البنوك و المؤسسات المالية لإلى جانب قواعد الصرف وحركات رؤوس الأموال.

وأهم ما جاء في هذا الأمر فيما يخص تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر:[1]

_ يسمح لغير المقيمين إنشاء بنوك ومؤسسات مالية لوحدهم أو بالمساهمة مع مقيمين، حيث نصت المادة 84 و 85 من الأمر رقم 03.11 أنه يسمح للبنوك و المؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروعا لها في الجزائر شريطة أن تتم المعاملة بالمثل .

[1] حنان شناق ، تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الاقتصاد الجزائري ، دراسة حالة شركة الكندي لصناعة الأدوية ، الرسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في قسم علوم التسيير ، فرع نقود ومالية ، جامعة الجزائر ،2009 ،ص 100

_ السماح بتحويل المداخيل و الفوائد و إعادة تحويل رؤوس الأموال وهذا ما نصت عليه صراحة المادة 126 من الأمر رقم 03-11 رؤوس الأموال وكل النتائج و المداخيل والفوائد و وسواها من الأموال المتصلة بالتمويل يسمح بإعادة تحويلها و تتمتع بالضمانات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية التي وقعتها الجزائر .

1-2-قانون المحروقات رقم 03/05 المؤرخ في مارس 2005:[1]

إن قانون المحروقات المعدل يعتبر من أهم القوانين التي أصدرتها الجزائر وهذا من جانب آثاره الايجابية على التنمية و الاستثمار ، ومن أسباب هذا القانون:

_ تنويع صادرات هذا القطاع وبالتالي زيادة مداخيل الدولة

_ توفير مناصب شغل جديدة

_ زيادة استغلال المجال الطاقوي و الموارد المائية و بالتالي فتح العزلة عن المناطق المحرومة لسكان الجنوب وذلك باستثناء شبكة توزيع الغاز

ومن آثاره الايجابية:

_ تغير الأوضاع التي تعاني منها الدولة كالبطالة

_ هشاشة اقتصادها

_ قلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونقص التكنولوجيا، حيث يكون هذا التغير بالإنعاش الاقتصادي الذي يوفره استغلال الثروات الطبيعية، لكنه لا يخلو من السلبيات فهو يتسبب في انتقال ثروات الدولة (الثروات والمنشآت الأساسية) إلى الشركات الأجنبية، وبالتالي استنزاف احتياطي المحروقات وحرمان الأجيال القادمة مما يؤدي إلى استهلاك المنتجات المستوردة بدل المنتجات المحلية .

1 - فاروق سحنون ، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر ، رسالة ماجستير ، تخصص التقنيات الكمية في التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر 2010 ، ص:25 .

1-3-قانون الاستثمار لسنة 2006:

لقد تم إصدار الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن استحداث تشريع منظم للاستثمار يعدل ويتمم الأمر 01-03 وقد جاء هذا التعديل ليعطي مجالا واسعا لتعزيز الاستثمار، ومن الناحية التنظيمية فقد أصبحت كل المسائل المتعلقة بالاستثمار تخضع لثلاث مستويات أساسية، فعلى المستوى الاستراتيجي يبقى المجلس الوطني للاستثمار مخول بكل القضايا الإستراتيجية المرتبطة بالاستثمار، أما على المستوى السياسي أصبحت وزارة الصناعة وترقية الاستثمار مكلفة بإعداد السياسات والخطط الوطنية المتعلقة بالاستثمار ومتابعة تنفيذها، وعلى المستوى التنفيذي تبقى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار تعمل من أجل تعزيز فرص الاستثمار المحلي و الأجنبي، وتشير إلى أنه تم التأكيد مرة أخرى من خلال الأمر 06-08 على مبادئ أساسية جاءت وفق ما يلي:

_ مبدأ حرية الاستثمار

_ إزالة كافة القيود الإدارية

_ ضمان حرية تحويل رأس المال والعوائد المترتبة عنه والتأكيد على عدم اللجوء للتأميم

_ مبدأ منح المزايا و الحوافز المستحقة على الاستثمار.[1]

بالإضافة إلى ذلك هناك عدد من المراسيم الأخرى التي توفر المناخ المناسب للاستثمار ومنها:[2]

1-3-1- المرسوم التنفيذي 08/07 المؤرخ في 11 جانفي 2007: يحدد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا المحدد في الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بترقية الاستثمار.

[1] علام عثمان ، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2014 ،الملتقى العربي الأول حول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة البويرة ، الجزائر ص 11 .

[2] سحنون فاروق ، المرجع السابق، ص37 .

1-3-2-المرسوم التنفيذي 08/98 المؤرخ في 24 مارس 2008: يتعلق بشكل التصريح بالاستثمار وطلب ومقرر منح المزايا وكيفيات ذلك .

1-3-4- القرار المؤرخ في 20 فيفري 2008: يحدد النسبة القصوى لمساهمة البنك أو مؤسسة مالية في رأس مال شركة تأمين أو إعادة التأمين بـ 15% من رأس مال هذه الشركة .

1-3-5- المرسوم التنفيذي رقم 01/09 المؤرخ في 22 جويلية 2009: المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، أين تبنت فيه الجزائر موقفا حذرا من الاستثمار الأجنبي نظرا للتغيرات التي أحدثتها في نظام الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- مؤهلاته:

تتمتع الجزائر بالعديد من المؤهلات التي هي بمثابة مقومات لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن إيجازها فيما يلي:

2-1- الموقع: الجزائر بلد إفريقي تتربع على مساحة تقدر بـ 2381741 كلم² وساحل طوله 1200 كلم ولها حدود مشتركة مع كل دول اتحاد المغرب العربي وغير بعيدة عن القارة الأوربية، فالجزائر هي الدولة الثانية بين بلدان العالم العربي من حيث المساحة و أصبحت الأولى على الصعيد الإفريقي بعد تقسيم السودان .

كما تتميز الجزائر بكونها الملتقى الأفضل لثلاث عوالم (متوسطي، عربي، إفريقي)، إن هذا الموقع الاستراتيجي يسمح لها باستمرارية تحسين إمكانياتها الاستثمارية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر.

2-2- كبر حجم السوق: إن السوق الجزائرية سوق استهلاكية واسعة، يبلغ عدد السكان فيها حوالي 38 مليون نسمة تستورد ما قيمة 40 مليار دولار سنة 2009، أما عن الناتج الخام فقد بلغ سنة 2009 حوالي 110 دولار، ويقدر نصيب الفرد من هذا الناتج 3,450 دولار.[1]

[1] جديد روضة ، أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي ، أبحاث المؤتمر آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل والاستثمار و النمو الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، منشورات مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي ، جامعة سطيف، الجزائر، ص 132

هذا وقد ساهم النفاق الحكومي في توسيع معلم السوق الوطنية للسلع، والخدمات في السنوات الأخيرة ذلك بفضل برامج الإنعاش الاقتصادي (2002-2014) التي خصص لها مبلغ 442,9 مليار دولار، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 2% سنة 2001 إلى 4% سنة 2012 .

ومن ناحية أخرى فإن الموقع الجيوستراتيجي للجزائر المجاور للأسواق الأوربية، اللإفريقية والعربية يتيح فرصا أكبر للنفاذ بمختلف الأسواق الأوربية، الأمر الذي يعطي مجالا أوسع للمستثمرين في الجزائر من أجل تسويق منتجاتهم في مختلف الأسواق خاصة في ظل سعي الجزائر للانضمام إلى المنظمات الإقليمية و الدولية المعنية بقضايا التجارة حيث نسجل:

_ انضمام الجزائر إلى اتفاقية المنظمة العربية للتبادل الحر .

_ التوقيع المرتقب على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي .

_ العضوية المرتقبة في منظمة التجارة العالمية .

2-2-1- استقرار الأوضاع الاقتصادية: تتمتع الجزائر باستقرار اقتصادي نتيجة للاستقرار السياسي الذي تعيشه البلاد، بعد العشرية السوداء التي عانت فيها الجزائر من ويلات الإرهاب، خلال العقد الأخير من القرن الماضي ، وتتضح ملامح هذا الاستقرار من خلال المجمعات الكلية التي تشير إلى حدوث تحسن كبير خلال الفترة حيث ما يلي:

2-2-2- تطور الناتج الداخلي الخام: تطور قيمة الناتج الداخلي في الجزائر بشكل ملحوظ حيث تضاعف ليرتفع من 4123 مليار دينار جزائري سنة 2000 إلى مستوى 15569 مليار دينار جزائري سنة 2013 .

2-2-3- تحسين معدل النمو الاقتصادي: الملاحظ أن معدل النمو الاقتصادي تحسن خلال الفترة حيث انتقل من مستوى 2% سنة 2001 عندما يقارب 190 مليار دولار ، وهذا بفضل ارتفاع أسعار المحروقات .

2-2-4- تحسين معدل البطالة والتضخم: سجلت الجزائر خلال الفترة 2001-2014 انخفاض محسوس في معدل البطالة حيث قدر بـ 10% سنة 2011 مقابل 28,8 سنة 2000، و بقي معدل التضخم في مستوى مقبول قدر بـ 4,5% سنة 2013 .

2-2-5- تكلفة موارد الطاقة: تعتبر تكلفة موارد الطاقة من كهرباء وغاز بمثابة فرصة حقيقية لمن يستثمر في الجزائر بالنظر لانخفاضها مقارنة بالعديد من دول المنطقة حيث تتراوح تكلفة الغاز الطبيعي ما بين 0,18 إلى 0,37 أورو/حراري، في حين تقدر تكلفة الكهرباء بـ 1,14 أورو/ كيلو واط ساعة للمتوسط .[1]

2-2-6- احتياطات الصرف: لقد قفزت احتياطات الصرف (بما فيها الاحتياطي من الذهب) للجزائر إلى مستويات جد مرتفعة بداية من عام 2005، حيث استقرت في سنة 2012 عندما يقارب 190 مليار دولار، وهذا بفضل ارتفاع أسعار المحروقات .

2-2-7- انخفاض المديونية الخارجية: تراجعت المديونية الخارجية في الجزائر، وهذا بعد التسديد المسبق لديونها في عام 2006، حيث ساهمت الاتفاقيات المبرمة مع الدول 16 العضوي في نادي باريس والبنوك العضو في نادي لندن، إلى تخفيض المديونية الخارجية لها في نهاية 2006 لتبلغ 6 مليار دولار .[2]

2-2-8- توفر البنية التحتية: وهذا ما عملت الدولة على توفيره في إطار مخططات الإنعاش الاقتصادي التي غطت الفترة ما بين (2001-2014) وذلك من خلال استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الاستثمار المحلي .

حيث تطورت البنية التحتية في الجزائر كثيرا ويظهر ذلك من خلال:

_ يبلغ طول شبكة الطرق في الجزائر بـ 1120309 كلم، أهمها الطريق السيار الذي يربط الشرق بالغرب .

[1] علام عثمان ، المرجع السابق ص ص 13

[2] رزقين عبود ، نورة بيرى ، محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من (الجزائر ، تونس ، المغرب) دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1996-2014 ، مجلة رؤى اقتصادية ، العدد السابع ، ديسمبر 2014 ، ص 54 .

_ يقدر عدد المطارات في الجزائر بـ 36 مطار من بينها 16 مطار دولي تتوزع بين مختلف مناطق البلاد .

_ يتم العمل على تطوير شبكة السكك الحديدية التي يقدر طولها حاليا بـ 39700 كلم بما في ذلك جزء مكهرب، علما أن أشغال الانجاز جارية لتبلغ طول الشبكة 6000 كلم بحلول 2017 على الصعيد الوطني .

فيما يتعلق بالبنية التحتية البحرية فيقدر عدد الموانئ في الجزائر بـ 45 ميناء بحري من بينها 11 ميناء تجاري وميناءين للصيد وميناء واحد لترقبه و 22000 إشارة بحرية .

أما بالنسبة للنقل في الجزائر هناك ميترو واحد في الجزائر بطول 9,5 كلم أما الترامواي (الجزائر العاصمة، وهران، سطيف، ورقلة، سيدي بلعباس، سطيف).[1]

2-2-9- الموارد البشرية:

تعد الجزائر منبع للموارد البشرية حيث لديها طاقات شابة ومؤهلة إذ أن 54% من السكان تتراوح أعمارهم بين 25 و 35 سنة ، حيث أن 75% من الشعب الجزائري في سن التعليم كل سنة مقسمين كالتالي: 6805235 في التعليم المتوسط، 93900 في التعليم العالي، 464000 في التكوين المهني، كما أن الجامعات ومراكز التكوين تخرج سنويا مئات الآلاف من المتخرجين المؤهلين ففي سنة 2013 قدر عدد المسجلين في الجامعات بـ 1314000 طالب وعدد المسجلين في مراكز التكوين المهني بـ 600000 متربص وفي مقابل ذلك يقدر الحد الأدنى للأجور في الجزائر بـ 180 أورو فقط.[2]

2-2-10- الموارد الطبيعية: تزخر الجزائر بموارد طبيعية متنوعة وفي غاية من الأهمية من بترول وغاز وخدمات الحديد والفوسفات وكثير من المعادن الأخرى مثل اليورانيوم والذهب وما إلى ذلك، وتعتبر هذه الموارد بمثابة أصول أساسية في الاقتصاد الوطني، وتلعب دورا محوريا في مكانة البلد الجيوستراتيجية في المنطقة، وفي الحقيقة فإن ثرواتها المتمثلة في البترول والغاز

[1] جديد روضة ، المرجع السابق ، ص 123.
[2] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، سنة 2016.

وموارد أخرى بقيت غير مستغلة إلى حد كبير، وخاصة الفوسفات والحديد حيث تملك الجزائر منها احتياطات ضخمة .

ويعتبر قطاع الطاقة الأكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالقطاعات الأخرى سواء كانت إنتاجية أو خدماتية ، وتحتل الجزائر المرتبة الثالثة عالميا في تزويد دول العالم بالغاز الطبيعي، والرابعة في تزويد دول الاتحاد الأوربي والمهم أن بترول الجزائر sahra oil. Blend ap145 ويحتوي على 0,1 من السلفر sulfur من أحسن الأنواع في العالم highest quality in the world وتقدر احتياطات الجزائر المؤكدة من البترول بنحو 12,3 بليون برميل ، ونحو 4,5 ترليون مكعب من الغاز الطبيعي وهي الثانية بعد نيجيريا .

غير أن الاحتياطات ستنفذ في مدة عشر سنوات ، ومن ثم يستوجب على كل من يهمهم الأمر في هذا البلد أن يشرعوا البحث عن البدائل المتمثلة في الطاقات المتجددة ، الطاقة الشمسية والهوائية والنووية .

عالميا تحتل الجزائر المرتبة 18 بين منتجين البترول، والمرتبة 12 بين مصدري البترول بقدرات تكرير تصل إلى 22 مليون طن سنويا .

بالنسبة للغاز الطبيعي فتحتل الجزائر المرتبة السابعة عالميا، فهي تعد ثالث مصدر للغاز والخامسة المنتجة لهذا المورد في العالم .[1]

الفرع الثاني: الجهود المبذولة في تهيئة المناخ الاستثماري في الجزائر

تم إصدار جملة من القوانين والمراسيم والأوامر المتعلقة بالاستثمار أهمها:

1- القوانين: يتمثل أهمها في:

[1] صالح فلاحي ، ص 68.

ـ قانون 82-13 المؤرخ في 1982/09/28 ويوضح نسبة مشاركة الشركات الأجنبية التي لا يمكنها تجاوز 49% في حين 51% المتبقية تمثل نسبة المشاركة المحلية (المادة 22).

ـ قانون 86-13 المؤرخ في 1986/03/19 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة.

ـ قانون رقم 88-25 المؤرخ في 1988/07/12 يتعلق بتوجيه الاستثمارات الخاصة الوطنية.[1]

ـ قانون رقم 90-10 الصادر في 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض، نص في مجال الاستثمار على استبدال معيار الجنسية الذي يفرق بين المستثمرين الأجانب والمستثمرين المحليين بمعيار الإقامة.[2]

ـ قانون الاستثمار لسنة 1993 ويتمثل في المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 1993/10/05 والمتعلق بتشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر.

ـ قانون الاستثمار لسنة 2001، يعتبر الأمر رقم 01-03 الصادر في 2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار والذي ألغى المرسوم التشريعي رقم 93-12 الصادر في 1993/10/05، من أهم القوانين التي يرتكز عليها الاستثمار الأجنبي في الجزائر.[3]

ـ قانون رقم 114 لعام 2008 يتضمن هذا القانون تعديل لقانون ضمان وحوافز الاستثمار.

ـ قانون المالية التكميلي لسنة 2009 والذي ينص على تغلب الشركات الوطنية على الأجنبية بإعطائها أكبر حصة في عمليات الاستثمار في أي مشروع مع شريك أجنبي كما تم فرض الاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة للدفع.

ـ قانون المالية التكميلي فيما يخص الاستثمارات في إطار العمومية في إطار البرنامج الخماسي الثاني لسنة 2010 بالإضافة إلى الأمر 11-12 المؤرخ في يوليو 2011.

ـ قانون المالية التكميلي لسنة 2013 والذي يتضمن تسهيلات وضمانات تشريعية وإجرائية جديدة للاستثمارات الأجنبية التي تريد الاستقرار في الجزائر وهذا في إطار الشراكة.

[1] الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 13 جويلية 1988
[2] الجريدة الرسمية العدد 39 الصادرة بتاريخ 18 أفريل 1990
[3] الجريدة الرسمية، العدد 47 الصادرة في 22 أوت 2001

ـ قانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 يتعلق بترقية الاستثمار.[1]

2- المراسيم والأوامر:

ـ المرسوم التنفيذي رقم 08-98 المؤرخ في 2008/03/24 يتعلق بشكل التصريح بالاستثمار وطلب ومقرر منح المزايا وكيفيات ذلك.

ـ الأمر رقم 09-01 المؤرخ في جويلية 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009.

ـ القرار الوزاري المشترك الصادر عن وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات وذلك في 2008/07/25 يتعلق بمعاينة الدخول في الاستغلال للاستثمارات المصرح بها.[2]

الفرع الثالث: امتيازات وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

هناك مجموعة من الامتيازات والضمانات أهمها:

1- الامتيازات: في هذا الإطار منحت الدولة الجزائرية للمستثمر الأجنبي ضمن المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 1993 مجموعة من الحوافز والامتيازات منها ما هو متعلق بالنظام الخاص.

1-1- الامتيازات المتعلقة بالنظام العام: يقوم هذا النظام على منح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار وتهيئة الإقليم وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لانجاز المشروع وبداية تشغيله.[3]

1-1-1- مرحلة الانجاز: في هذه المرحلة يستفيد المستثمرون من امتيازات طيلة ثلاث سنوات والتي يمكن تمديدها بقرار من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هذه الامتيازات هي:

ـ الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل النسبة لجميع المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار.

[1] شهرزاد زغيب، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (واقع وآفاق) مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 81.
[2] الجريد الرسمية، العدد 17، الصادرة في 30 مارس 2008
[3] سارة محمد، الاستثمار الأجنبي في الجزائر، دراسة حالة أوراس كوم، مذكرة ماجستير في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة 2009-2010، ص 21 .

_ تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة تقدر بـ 05% تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

_ إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري.ذ

_ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو محلية عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات تخضع للرسم على القيمة المضافة.

1-1-2- مرحلة الشروع في الاستغلال: حسب ما نصت عليه المادتين 18 و 19 من نفس المرسوم يستفيد المستثمر من امتيازات كذلك في هذه المرحلة هي:

_ الإعفاء طيلة فترة أدناها سنتان وأقصاها خمس سنوات من الضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري.

_ تطبيق نسبة منخفضة على الأرباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الإعفاء المحددة (الفترة المحددة أدناها سنتان وأقصاها خمس سنوات).

_ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري في حالة التصدير حسب رقم أعمال الصادرات بعد فترة النشاط.

_ الاستفادة من نسبة اشتراكات أرباب العمل المقدرة بـ 07% من رسم الأجور المدفوعة لجميع العمال طيلة فترة الإعفاء، مع تحمل الدولة لفارق الاشتراكات المذكورة، وذلك تعويضا للنسبة المئوية التي حددها التشريع والتنظيم في مجال النظام الاجتماعي.[1]

_ استفادة المشتريات المحلية المودعة لدى الجمارك والخدمات المرتبطة بها الموجهة لتمويل المنتجات المعدة للتصدير من الإعفاء من الحقوق والرسوم.

[1] المرجع السابق، ص 25.

1-2- الامتيازات المتعلقة بالنظام الخاص: لقد أولى المشرع الجزائري أهمية بالغة لهذا الموضوع من خلال المرسوم التشريعي 93-12 الصادر في 1993/10/05 وذلك في إطار تدعيم اقتصاد السوق والمتمثلة في المناطق الخاصة والمناطق الحرة.

1-2-1- الامتيازات المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة: يخص هذا النظام الاستثمارات التي تتم ضمن المناطق ذات الأولوية والمحددة في الإستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار كالأنشطة غير الملوثة أو الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية في الميدان التكنولوجي، حيث يستفيد المشروع من الامتيازات خلال مرحلتين:

1-2-1-أ- مرحلة الانجاز: في هذه المرحلة يستفيد المستثمر تقريبا من نفس الامتيازات التي يستفيد منها في مرحلة الانجاز في إطار النظام العام، بالإضافة إلى ذلك يستفيد المستثمر حسب نص المادة 21 من القانون 93-12 المذكور سلفا من تكفل الدولة جزئيا بالنفقات المترتبة عن أشغال الهياكل القاعدية اللازمة لانجاز الاستثمار بعد أن تقومها الوكالة.

1-2-1-ب- مرحلة الشروع في الاستغلال:

_ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري طيلة فترة أدناها خمس سنوات وأقصاها عشر سنوات في النظام الفعلي.

_ إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليها طيلة مدة أدناها خمس سنوات وأقصاها عشر سنوات.

_ تخفيض يقدر بـ 50% من النسبة المنخفضة للأرباح التي يعاد استثمارها في منطقة خاصة بعد فترة النشاط المنصوص عليها (أدناها 5 سنوات وأقصاها 10 سنوات).[1]

_ في حالة التصدير الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري حسب رقم أعمال الصادرات بعد فترة طويلة.

[1] الزين منصوري،واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،ماي 2005، ص 132.

_ تكفل الدولة جزئيا أو كليا بمساهمات أرباب العمل في النظام القانوني للضمان الاجتماعي برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال طيلة خمس سنوات قابلة للتمديد بناءا على قرار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ودفع إتاوة ايجابية طوال المدة المتبقية لسريانها.[1]

1-2-1-ج- مرحلة انطلاق الاستغلال:

_ الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات، الدخل الإجمالي لإجمالي الأرباح الموزعة، الدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني.

_ الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

1-2- الامتيازات المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة: ويشمل الاستثمارات المنجزة المزمع إنشاؤها وتكون هذه الاستثمارات موجهة أساسا إلى التصدير، حيث تعد العمليات التجارية بين المنطقة الحرة والمؤسسات الموجودة في التراب الوطني من عمليات التجارة الخارجية كما نصت عليه المادة 26 من نفس القانون، وتعفى تلك الاستثمارات من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي والشبه جبائي والجمركي باستثناء بعض الأنشطة هي:[2]

_ مساهمات الاشتراكات في النظام القانوني للضمان الاجتماعي حسب المادة 28 من نفس المرسوم.

_ الحقوق والرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية غير المرتبطة بالاستغلال مباشرة.

_ تعفي عائدات رأس المال الموزعة الناتجة عن نشاطات اقتصادية تمارس في المناطق الحرة من الضرائب.

[1] سارة محمد، مرجع سابق، ص 30.

[2] رشيد يوسفي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني (حالة الجزائر)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد5، جامعة فرحات عباس، سطيف 2005، ص 35.

_ يخضع العمال الأجانب لنظام الضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة 20% من مبلغ أجورهم.[1]

2- ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: وتشمل ما يلي:

2-1-حرية الاستثمار: حيث تنص المادة 03 من الأمر 06-08 على أن الاستثمارات تنجز في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة، وما يميز التشريع الجديد عن التشريعات السابقة أنه يجعل مصورا في بعض القطاعات دون الأخرى بشرط أن الاستثمارات التي تستفيد من مزايا هذا الأمر يخضع قبل انجازها إلى تصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).[2]

2-2- مبدأ تثبيت النظام القانوني الخاص بالاستثمارات وتسيير الإجراءات: والمقصود هنا هو تعهد الدولة بعدم تغيير الإطار التشريعي الذي يحكم الاستثمارات الذي يتم في ظله إبرام عقود أو اتفاقيات استثمار، من ضمن الضمانات التي منحها المشرع الجزائري للمستثمرين في الأمر 01-03 ما نصت عليه المادة 15 من نفس الأمر والتي تقتضي بأن لا تطبق المرجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب ذلك المستثمر بصراحة.

2-3- ضمان التحويل الحر لرأس المال وعائداته: منح الأمر 01-03 للمستثمر الأجنبي حق تحويل رأس ماله و العائدات الناتجة عنه، فحسب ما نصت عليه المادة 31 من نفس الأمر السالف الذكر أنه تستفيد الاستثمارات المنجزة انطلاقا من مساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة حرة التحويل يسعرها بنك الجزائر بانتظام، ويتحقق من استيرادها القانون من ضمان تحويل رأس المال المستثمر والعائدات الناتجة عنه، كما يشمل هذا الضمان المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية حتى وإن كان المبلغ أكبر من رأس المال المستثمر في البداية، أما في ما يخص حالة تنازل المستثمر عن مشروعه لشخص آخر

[1] مرجع سابق، ص ص41.

[2] وصاف سعيدي، محمد فوزي، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد2،جامعة فرحات عباس،سطيف 2008، ص40-43.

فإن الأمر 01-03 نص على التزام المالك الجديد الذي تنقل إليه الملكية لتنفيذ كل الالتزامات التي استفاد بمقتضاها من المزايا، أما في حالة إخلاله بهذا الالتزام فإن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الحق في إلغاء تلك الالتزامات.[1]

2-4- مبدأ إلغاء الميزات المتعلقة بالمستثمرين والاستثمار: يحظى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتعلق بالاستثمار حسب نص المادة 38 من المرسوم التشريعي 93-12 بهدف الحفاظ والحرص على تطبيق الاتفاقيات الدولية المبرمة والمتعلقة بضمان حماية الاستثمارات في إطار متبادل.

2-5- الالتزامات الدولية الناجمة عن فعل الاتفاقيات الدولية المبرمة: إن الجزائر وإيمانا منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار على إقليمها وفي جميع الميادين الاقتصادية أبرمت عدة اتفاقيات مع العديد من الدول المتباينة النظم والتوجهات.

2-6- الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار: لقد انضمت الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات نذكر منها:

_ الاتفاقيات المغاربية المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي.

_ الاتفاقيات العربية باستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.

_ الاتفاقيات الدولية الخاصة بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

2-7- الاتفاقيات الدولية الثنائية الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار: بهدف تأكيد الدولة الجزائرية على توفير مناخ ملائم للاستثمار على إقليمها سعت إلى إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية، وبلغ عدد اتفاقيات الاستثمار التي قامت بها الجزائر 55 اتفاقية منها 47 اتفاقية ثنائية وثمانية اتفاقيات دولية أخرى عام 2013، وكما بلغ عدد الاتفاقيات الثنائية الموقعة من طرف

[1] المرجع السابق، ص44.

الجزائر مع الدول العربية فيما يخص ضمان وحماية الاستثمار 18 اتفاقية من سنة 2000 حتى 2008.[1]

ثانيا: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2000-2015

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تغيرات من سنة إلى أخرى سواء من ناحية الحجم، أو من ناحية التوزيع القطاعي أو التوزيع الجغرافي، فسوف نتطرق إلى التوزيع القطاعي في الفرع الأول، وإلى أهم الدول المستثمرة في الفرع الثاني، أما الفرع الثالث فتناولنا فيه معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفرع الأول:التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر

1- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية

عرفت الجزائر خلال الفترة 2000_2015 تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر توزعت حسب القطاعات الاقتصادية والتي يمثلها الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية من خلال الفترة (2000-2015) **الوحدة: مليون دينار جزائري**

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	المبلغ بمليون دج	%	منصب شغل	%
الزراعة	9	1,60	5495	0,23	619	5,40
البناء	95	16,84	59713	2,54	18675	16,40
الصناعة	324	57,45	1613708	68,55	63928	56,16
الصحة	6	1,06	13573	0,58	2196	1,93
النقل	19	3,37	12405	0,53	1639	1,44

[1] محمد طالبي، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، جامعة الجزائر 2009، ص 316.

السياحة	10	1,77	462619	19,65	14080	12,36
الخدمات	100	1,73	97145	4,13	11242	9,87
الاتصالات	1	0,18	89441	3,80	1500	1,32
المجموع	564	100	2354099	100	113879	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، المرجع السابق،

1-1-الاستثمار في قطاع الصناعة:

يعتبر قطاع الصناعة من بين أهم القطاعات استحواذا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر حيث احتل المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع حيث تم التصريح بـ 324 مشروع استثماري أجنبي بقيمة 1613708 مليون دينار جزائري قدر بنسبة 57,45% من إجمالي التدفقات المصرح بها. حيث وفر هذا القطاع 63928 منصب شغل بنسبة 14,56%.

ومن بين الصناعات التي تم الاستثمار فيها في مجال السكك الحديدية التي تتولاه المجموعة الأمريكية (جنرال موتور) وصناعة الأغذية التي عرفت انتعاشا كبيرا بدخول شركة (دانون) إلى السوق الجزائرية سنة 2002، ومن أبرز المشاريع التي أبرمتها الجزائر مؤخرا في مجال الصناعات التقنية نجد المشروع الجزائري الألماني الإماراتي لإنتاج مركبات عسكرية من نوع فولسفاقن، بالإضافة إلى مشروع مصنع السيارات رونو الجزائر بالشراكة مع الشركة الفرنسية لإنتاج السيارات.

1-2-الاستثمار في قطاع الخدمات:

احتل قطاع الخدمات المرتبة الثانية بعد القطاع الصناعي في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تم التصريح بـ 100 مشروع استثماري أجنبي بقيمة 402619 مليون دينار جزائري، وفر هذا القطاع 11242 منصب شغل بنسبة تقدر بـ 9,87%، ويحتوي هذا القطاع على فرص ومجالات استثمار عديدة خاصة في القطاع المالي مثل التأمين والبنوك.

1-3-الاستثمار في قطاع البناء:

احتل قطاع البناء المرتبة الثالثة بعد قطاع الخدمات في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تم التصريح بـ 95 مشروع استثماري أجنبي بقيمة 59713 مليون دينار جزائري بنسبة تقدر بـ 2,54% من إجمالي التدفقات المصرح بها، ووفر هذا القطاع 18675 منصب شغل بنسبة تقدر بـ 40,16%.

1-4-الاستثمار في قطاع النقل:

احتل قطاع النقل المرتبة الرابعة من حيث استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تم التصريح بـ 19 مشروع استثماري بمبلغ قدر بـ 12405 مليون دينار جزائري بنسبة تقدر بـ 0,63% من إجمالي التدفقات المصرح بها، ووفر هذا القطاع 1639 منصب شغل بنسبة تقدر بـ 1,41%.

1-5- الاستثمار في قطاع السياحة:

بلغ عدد المشاريع المصرح بها في هذا القطاع بـ 10 مشروع استثماري بمبلغ قدر بـ 462619 مليون دينار جزائري قدرت ب 16,65% من إجمالي التدفقات المصرح بها، ووفر هذا القطاع 14080 منصب شغل بنسبة تقدر بـ 12,36% ومن أهم المشاريع السياحية نجد مشروع شركة الحامل لإنشاء مركب سياحي بسيدي فرج ومجمع سيدار السعودي لتأسيس قريتين سياحيتين بالجزائر العاصمة.

1-6-الاستثمار في قطاع الفلاحة:

استقطب قطاع الفلاحة 9 مشاريع بمبلغ 5495 مليون دينار جزائري بنسبة تقدر بـ 0,23% من إجمالي التدفقات المصرح بها خلال الفترة، بالرغم من الإمكانيات المتاحة في الجزائر ويرجع هذا إلى ضعف الحوافز القانونية والمتعلقة بالمردودية، ووفر هذا القطاع 619 منصب شغل بنسبة تقدر بـ 0,54%.

1-7- الاستثمار في قطاع الصحة:

يعاني قطاع الصحة من التهميش حيث لم يستقطب سوى 6 مشاريع بمبلغ 13573 مليون دينار جزائري قدرت بـ 10,89% من إجمالي التدفقات المصرح بها.

1-8-الاستثمار في قطاع الاتصالات:

حيث تم التصريح بمشروع واحد هو الشركة الكويتية يقدر بقيمة 89441 مليون دينار جزائري بنسبة تقدر بـ 3,80% من إجمالي التدفقات المصرح بها.

2- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب التصنيف القانوني:

عرفت الجزائر خلال الفترة 2000_2015 تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر توزعت حسب التصنيف القانوني والتي يمثلها الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب التصنيف القانوني خلال الفترة (2000-2015) **الوحدة: مليون دينار جزائري**

الحالة القانونية	عدد المشاريع	%	القيمة مليون دج	%	منصب شغل	%
الخاص	57833	98,21	5604240	54,03	805908	98,21
عمومي	970	1,6	3631213	35,01	115278	1,64
المختلط	85	0,14	1137418	10,97	40995	0,14
المجموع	58888	100	10372871	100	962181	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سابق

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القطاع الخاص احتل المرتبة الأولى حيث استحوذ على أكبر عدد من المشاريع 57833 بمبلغ قدر بـ 5604240 مليون دينار جزائري بنسبة تقدر بـ 98,21% حيث وفر القطاع الخاص 805908 منصب شغل بنسبة تقدر بـ 38,76%.

أما القطاع العمومي فلقد استحوذ على 970 مشروع من إجمالي الاستثمارات بمبلغ قدر بـ 3631213 مليون دينار جزائري بنسبة تقدر بـ 1,65 ووفر 115278 منصب شغل بنسبة تقدر بـ 11,98%.

أما القطاع المختلط بين الخاص والعمومي فلقد استحوذ على 85 مشروع بقيمة تقدر بـ 1137418 مليون دينار جزائري ووفر 40995 منصب شغل بنسبة 4,26%.

3- **تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب نوع الاستثمار**

عرفت الجزائر خلال الفترة 2000_2015 تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر توزعت حسب نوع الاستثمار والتي يمثلها الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب نوع الاستثمار خلال الفترة (2000-2015) **الوحدة: مليون دينار جزائري**

الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة/مليون دج	%	مناصب شغل	%
إنشاء	34539	58,65	5428481	52,33	516730	53,70
توسيع	23384	39,71	4195623	40,45	422789	43,94
إعادة هيكلة	3	0,01	479	0	92	0,01
إعادة تأهيل	830	1,41	233979	2,26	11102	1,15
إعادة تأهيل وتوسيع	132	0,22	514310	4,96	11468	1,19
المجموع	58888	100	10372871	100	962181	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، المرجع السابق

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه تم تقسيم المشاريع الاستثمارية حسب نوع الاستثمار حيث تم توزيع 34539 مشروع على قطاع الإنشاء بقيمة تقدر بـ 5996367 مليون دينار جزائري بنسبة تقدر بـ 58,65%، ويليه استثمار التوسع الذي احتل المرتبة الثانية حيث استحوذ

على 23384 مشروع بمبلغ إجمالي قدر بـ 4195623 مليون دينار جزائري بنسبة تقدر بـ 40,45%.

أما إعادة تأهيل –وإعادة تأهيل وتوسيع، فلقد استحوذا على 830–132 مشروع على التوالي بمبلغ إجمالي يقدر 233979و514310، بنسبة تقدر بـ 2,26%و4,96% على التوالي، أما إعادة الهيكلة فلقد استحوذت على 3 مشاريع فقط بمبلغ قدر بـ 479 بنسبة 0,00%.

الفرع الثاني: أهم الدول المستثمرة في الجزائر

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دول أجنبية أو عربية، وقد يصنف نشاط بعضها ضمن مشروعات الشراكة، إلا أن أهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنفذ من قبل شركات متعددة الجنسيات MNE خاصة في قطاع المحروقات.[1]

والجدول التالي يوضح مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2000–2015).

الجدول رقم 04): أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2000–2015)

الوحدة: مليون دينار جزائري

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	القيمة/ مليون دج	مناصب شغل
أوربا	316	839295	66306
من بينها الاتحاد الأوربي	238	519485	33175
آسيا	53	115219	7230
أمريكا	10	63172	2933
الدول العربية	171	1243455	35060
أستراليا	1	2974	264
متعددة الجنسيات	13	89985	264
المجموع	564	2354099	113879

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، المرجع السابق.

[1]لوعيل بلال، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر ,مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية،جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الرابع 2008 ، ص ص137.

تميز حجم تدفقات الاستثمار الواردة إلى الجزائر بالارتفاع المتزايد من سنة إلى أخرى ويعود الفضل إلى ذلك للتسهيلات والحوافز والضمانات التي قدمتها القوانين المختلفة للمستثمرين، وكذا تحسين مناخ الاستثمار بالإضافة إلى الاتفاقيات والمعاهدات.

حيث نلاحظ من خلال الجدول أن الدول الأوربية تتصدر قائمة الدول المستثمرة في الجزائر من حيث عدد المشاريع خلال الفترة (2000–2015) بـ 316 مشروع منها 238 مشروع تابع للاتحاد الأوربي، وتأتي الدول العربية في المرتبة الثانية ب 171 مشروع ثم الدول الأسيوية 53 مشروع وأمريكا 10 مشروعات أما الاستثمارات المتدفقة من قبل الشركات متعددة الجنسيات فلقد استحوذت على 13 مشروع في حين تحتل أستراليا المرتبة الأخيرة بمشروع واحد فقط.

أما من حيث قيمة الاستثمار فقد تصدرت الدول العربية قائمة الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2000–2015) بقيمة استثمار قدرت بـ 1243455 مليون دينار جزائري حسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حيث تعتبر كل من مصر، الكويت، البحرين، المملكة العربية السعودية، من أهم الدول العربية المستثمرة في الجزائر، فيما احتلت الدول الأسيوية غير العربية المرتبة الثانية بمبلغ قدر بـ 115219 مليون دينار جزائري، تليها الشركات متعددة الجنسيات بمبلغ قدر بـ 89985 مليون دينار جزائري فيما احتلت الدول الأوربية المرتبة الرابعة باستثمارات قدرها 839295 مليون دينار جزائري، تليها الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأخيرة بمبلغ قدر بـ 63171 مليون دينار جزائري.

الفرع الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بالرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر والمكرسة لترقية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المسجلة في البلاد لم تكن تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات، فقد كانت هذه الاستثمارات بعيدة كل البعد عن ما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز والتسهيلات للمستثمرين الأجانب ويمكن إرجاع ذلك إلى العراقيل الاقتصادية والقانونية والإدارية التالية:

1- المعوقات الاقتصادية

من بين المعوقات الاقتصادية التي ساهمت في ضعف الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر ما يلي:

1-1-الاستقرار السياسي:[1]

لغياب الاستقرار السياسي أثر كبير على توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات خارج المحروقات خاصة، حيث أن العلاقة قوية بين غياب هذا العامل في بلد ما وتحفيز جلب الاستثمارات في هذا البلد.

نظرا للوضعية الاقتصادية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات فإن أهم هيئات ضمان الاستثمار وعلى رأسها " الكوفاس " من خلال تقديرها لخطر البلاد، قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجد مرتفع، ولهذا قامت برفع علاوات تأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية، إلا أن هذه الزيادة لم تكن المحدد الأساسي لغياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن الجزائر، فالدور الذي لعبته وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية جعلت المستثمر الأجنبي لا يفكر حتى في زيارة الجزائر ناهيك عن الاستثمار فيها.

1-2- وجود سوق تنافسية:[2]

ويمكن إرجاع ذلك إلى العوامل التالية:

ـ إن من بين الأسباب التي جعلت الجزائر لا تستقطب الاستثمارات الأجنبية هو حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق وهذا نظرا لصعوبة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد رأسمالي كما أن الآليات التي يسير بها الاقتصاد الجزائري حاليا تعد متواضعة مقارنة مع الدول الأخرى التي تتنافس في مثل هذا الجانب.

ـ كما أن الكثير من الاستثمارات في الدول النامية جزء منها يتمثل في عملية الخوصصة وأن الجزائر رغم ما أصدرته من قوانين فإن عملية الخوصصة لم تطبق كما يجب وهذا نظرا لتعقيد

[1] علي همال، فاطمة حفيظ، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية، مجلة الاقتصاد والمناجمانت، الجزائر، العدد 04،مارس 2005 ،ص387.

[2] علوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، سنة 2006، ص ص 79-81.

هذا الموضوع وتأثيراته السلبية المتوقعة على الطبقة العاملة والاقتصاد الوطني، لذلك أصبحت محل شك من طرف بعض الأوساط في الجزائر وخاصة النقابة التي تحاول الدفاع عن مناصب الشغل وعدم المغامرة إلا إذا كانت نتائجها مضمونة.

ـ الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرة القطاع الخاص على القيام بهذه العمليات، وهذا القطاع لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب رغم أن نشاطه يمثل 44% من النشاط الوطني، إضافة إلى ذلك فإن نقص التجربة والخبرة في هذا القطاع جعله لا يساهم كما هو مطلوب منه، لأن القطاع الخاص في بعض الدول هو الذي يجذب الأموال بفضل خبرته وعلاقته الخاصة مع المستثمرين الأجانب.

ـ إضافة إلى النقاط السابقة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن يغامر إلا إذا لوحظ أن القطاع الخاص يغامر في الدول المضيفة، ولكن ما يلاحظ من الاقتصاد الجزائري أن النشاط التجاري المتعلق بالاستيراد هو الغالب وهذا لما يحققه من مردودية مرتفعة مقارنة بالنشاط الاستثماري كما أن التسهيلات والتلاعبات في هذا المجال شجع الخواص على مواصلة هذا النشاط بدل المغامرة في عملية الاستثمار.

ـ أما الجانب الآخر فهو أن المؤسسات الاقتصادية العمومية خاصة لم يتم الفصل في وضعيتها سواء بالاستمرار أو الغلق أو الخوصصة وهذا لا يسمح للمستثمر أن يقوم بالاستثمار في محيط لا يعرف كيف سيكون المستقبل الاقتصادي فيه لأن تدعيم الدولة في هذه القطاعات تتناقض مع التسهيلات والقوانين الاستثمارية التي سنتها الجزائر والتي تميز بين المستثمر المحلي والأجنبي.

ـ أما الجانب الآخر الذي أظهر فشله هو عدم فاعلية المؤسسات البنكية وخاصة القطاع الخاص وعدم تطوره وأخيرا نلاحظ كارثة بنك الخليفة وإغلاق بعض البنوك الأخرى نظرا لعدم قيامها بتعهداتها اتجاه المتعاملين والمجتمع، كما أن فشل تجربة بورصة الجزائر تجعل المستثمرين يفضلون التوجه إلى دول أخرى يكون فيها المحيط المالي فعالا ومناسبا.

ـ كما أن الظاهرة الأخرى الخطيرة هي انتشار ظاهرة المخدرات والاتجار فيها تجعل السوق الجزائرية محل شك، لأن هذه الأموال القذرة تسير من طرف عصابات محلية ودولية منظمة تحاول غسيل هذه الأموال وإدخالها في النشاط الاقتصادي، وهذا يحد من قدرة المنافسة سواء بالنسبة للمحليين أو الأجانب، فحسب تصريح مصالح الدرك الوطني فإن عدد الملفات الخاصة بهذا الموضوع بلغت 10000 ملف خلال 10 سنوات، وهذا الداء يجب محاربته لما له من أضرار فادحة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية.

ـ إضافة إلى الأسباب السابقة وحسب تقرير أصدره البنك العالمي بعنوان قضايا نظام الإدارة العامة في 2006 فإن من العوامل التي تؤثر سلبا على بيئة الأعمال في الجزائر منافسة القطاع الموازي الحادة، فقد أكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية وهي نسبة مرتفعة جدا وبالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جدا، كما أن هذه الوضعية لا تسمح لأي مستثمر كان، سواء كان محلي أو أجنبي أن يستثمر في سوق تسود فيه السوق السوداء وعدم وجود تنظيم للسوق.

1-3- عائق العقار:

" من أهم العراقيل التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو مشكل العقار، فالعقار عامل مساعد جدا على استقرار المستثمرين حيث أن الإشكال يكمن أساسا في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار استغلال العقار(الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار على مستوى الشباك الوحيد)، فقد يطول الأمر أحيانا لسنة."[1] كما أن مشكل العقار الصناعي يعد من أهم العراقيل ومن أهم المشاكل التي تعترضه وهي كالتالي:[2]

ـ طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق سنة.

[1] محبوب بن حمودة،إسماعيل قانة، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث،العدد5 ،2007، ص 66.
[2] علي همال، فطيمة حفيظ، مرجع سابق، ص 385.

ـ تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد، نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها.

ـ عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط.

ـ أمن المنطقة الصناعية.

" كما أن العقار الفلاحي لا تختلف مشاكله كثرا عن العقار الصناعي، إذ أنه يبقى العائق الأساسي في تطوير الإنتاج الزراعي، وذلك من جراء صعوبة عمل المنتجين على أرض لا يملكونها على الرغم من إصدار عدة قوانين كان من بينها 83-18 في 31 أوت 1983 المتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية."[1]

" أما العقار السياحي في الجزائر فإنه يعاني من مشاكل عديدة نذكر منها:"[2]

ـ تقلص مساحات مناطق التوسيع السياحي بسبب التدهور المستمر للمواقع السياحية.

ـ الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي وانتشار البناءات الفوضوية بهذه المناطق.

ـ تدهور المحيط الطبيعي مثل التلوث وغياب قواعد العمران مما أدى إلى تحويل الموارد عن طبيعتها السياحية وهو الأمر الذي قلل بشكل كبير فرص الاستثمار في بعض المناطق ذات القيمة السياحية العالية.

ـ تعرض العقار السياحي لأطماع مختلفة ترتب عنها مضاربة في الصفقات العقارية المتعلقة بقطع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع السياحي.

2- المعوقات القانونية والإدارية

من أهم العوائق القانونية والإدارية التي تحول دون تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ما يلي:

[1] محبوب بن حمودة، اسماعيل قانة، مرجع سابق ص66.
[2] المرجع نفسه، ص67.

2-1- الفساد الإداري:

" إن الفساد الإداري هو سوء استخدام المنصب أو السلطة لأغراض شخصية ويكون ذلك بابتزاز المتعاملين أو الحصول على الرشوة، فيعتبر قيام الموظف أو المسؤول بتطبيق خدمة قانونية مكلف بأدائها مقابل الحصول على رشوة فسادا، وكذلك تعتبر الحالة المعاكسة فسادا عند تقديم خدمة يمنعها القانون كتسريب المعلومات السرية وتقديم تراخيص غير مسموح بها قانونا."[1]

" كما تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة إلى الفساد منذ سنة 1995، لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد، ويحاول المؤشر عبر مجموعة من الموسوعات ومصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها ونظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في القطر المعني، وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية، وعشرة التي تعني درجة شفافية عالية، وهذا قد احتلت الجزائر المرتبة 97 سنة 2004 من أصل 146 دولة داخلة في الترتيب، واحتلت المرتبة نفسها سنة 2005 من أصل 159 دولة، وبالرغم من التحسن المسجل في كمحاربة الفساد في السنوات الأخيرة يبقى انتشار الرشوة والفساد الإداري من أهم عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر."[2]

2-2-عدم توفر الشفافية في المصالح الجمركية:

" إن من بين القطاعات التي تشجع على انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو وجود مصالح جمركية تعمل بشفافية في الدول المضيفة وصلاحية هذا الجهاز فعالا في استقبال المستثمرين الأجانب وهذا بداية الأمر عن القيام بزيارة استطلاعية لمعرفة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسة لدولة نامية، والملاحظ في الكثير من الدول النامية التي تمتاز بجهاز

[1] بعلوج بولعيد، مرجع سابق ص82.

[2] صالح مفتاح، دلال بن سمينة، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية العددان 43،44 ،2008، ص ص124 -125.

جمركي بيروقراطي متعفن أدى بالكثير من رجال الأعمال إلى الرجوع من حيث أتوا في أول طائرة تكون بالمطار نظرا للمعاملات المتعجرفة لبعض الجمركيين."[1]

وتلعب الجمارك دورا فعالا في هذه العملية للأسباب التالية:

ـ إن وجود تسهيلات جمركية وإدارة فعالة تسمح بانتقال البضائع والتجهيزات من دولة لأخرى.

ـ إن وجود مصالح جمركية تساهم في تشجيع الصادرات تكون حافزا للمستثمرين على القيام بمشاريع يكون هدفها الإنتاج بغرض الطلب المحلي والتصدير إلى الخارج.

ـ إن احترام مصالح الجمارك للقوانين الدولية والخاصة فيما يخص القوانين الجمركية في متابعة المعاملات الاقتصادية الغير قانونية، هذا باحترام القانون وتطبيقه على كل المتعاملين الاقتصاديين يجعل السوق يسودها روح المنافسة والشفافية.

ـ إن تطبيق الإجراءات الخاصة لمكافحة الغش والتزييف في المعاملات التجارية وحقوق الملكية الفكرية يساعد على ممارسة الاستثمارات في مناخ موثوق به ومقبول.

ـ إن موضوع الإسراع والأخذ بعين الاعتبار في المعاملات الاقتصادية تكون حافز للأجانب بأن يستثمروا في الدول النامية، لأن التهاون يضيع الكثير من الوقت وهذا ما يؤدي إلى جعل الكثير من المستثمرين يغيرون مواقع استثماراتهم.

ـ إن انتشار الرشوة والمحاباة في القطاع الجمركي يؤدي إلى انتشار الريوع التي يحصل عليها المرتشين وهذا يجعل السوق يسودها المنافسة غير التامة أو بظهور الاحتكارات وبالتالي يصبح الاختيار الأفضل للمستثمرين النبلاء هو إما انسحاب من السوق أو التعرض إلى الإفلاس.

2-3- عوائق قانونية أخرى:

" عدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالاستثمار وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفصل في مضمونها، وكذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى، لاسيما عدد من القطاعات التي لا تزال تعاني

[1] يعلوج بولعيد، مرجع سابق ص85.

شبه جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة المصرفية وحتى بعض القطاعات الصناعية."[1]

[1] صالح مفتاح، دلال بن سمينة، مرجع سابق، ص125.

خلاصة الفصل

من خلال ما تقدم في هذا الفصل، تبين لنا وبصورة واضحة انخفاض قدرة الجزائر على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة، فبالرغم من الجهود المبذولة من الدولة الجزائرية لتحسين مناخها الاستثماري إلا أنه وفقا للمؤشرات المختارة لا يزال دون المستوى المطلوب.

وعند دراسة وتحليل التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر تبين لنا تركز أكثر التدفقات على عدد قليل من القطاعات الاقتصادية، فقد استحوذ قطاع الصناعة الاستخراجية على نسبة جد كبيرة من التدفقات.

وعلى الرغم من وجود العوامل المؤثرة والمحددة لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هناك مجموعة من المعوقات سواء كانت سياسية،أمنية،اقتصادية،إدارية،اجتماعية...الخ وإن اختلفت درجة تأثيرها فإنها تحول من إمكانية جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

عالجت هذه الدراسة: موضوع دور المناخ الاستثماري في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة الى حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015، واستنادا إلى ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ظاهرة قديمة أخذت مواصفات جديدة بفضل الشركات متعددة الجنسيات وأصبح من بين الأبعاد الحديثة للعولمة، وقد نال حظا وافرا من اهتمام الباحثين والاقتصاديين ودار حوله جدل كبير بخصوص فائدته على البلد المضيف أم أنه نوع جديد من الاستعمار، استقر في النهاية أن ذلك يعتمد على إستراتيجية البلد المضيف.

ويبحث الاستثمار الأجنبي المباشر على المواقع الأكثر جاذبية أي البيئة التي تكون أكثر استقرارا وتقدم حوافز وضمانات أكبر وهذا ما يعرف بمناخ الاستثمار الذي أصبح محور التنافس بين الدول، وقد تبين لنا أن الجزائر بذلت مجهودات معتبرة أدت إلى تحسين المناخ الاستثماري ونتج عنها تحسنا في بعض المؤشرات الدولية والإقليمية بالرغم من تواضع قيمتها التي تتناسب مع الإمكانيات الموجودة والفرص المتاحة، وبالنظر إلى حجم التدفقات الواردة إليها فإنه لا يمكن القول أن مناخ الاستثمار فيها لا يزال غير محفز، وإنما يعد مناخا قابلا للتطوير والتحسين وذلك بتحقيق الاستقرار السياسي والأمني وتحسين المحددات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، البطالة...) وجعل الجهاز الإداري أكثر مرونة إضافة إلى تطوير البنى التحتية والاستثمار في الرأسمال البشري.

أولا: نتائج اختيار الفرضيات

من خلال الدراسة والتحليل تمكنا من البرهنة على صحة أو بطلان الفرضيات على النحو التالي:

- **الفرضية الأولى المتمثلة في:**"يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل دولية حققت نتائج إيجابية للدول المضيفة وهذا بالمقارنة إلى التدفقات الأخرى لرأس المال الأجنبي" هي **فرضية صحيحة**، بدليل أن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمثل مختلف المشاريع التي يملكها المستثمر الأجنبي إما ملكية كاملة أو اشتراكه مع رأس المال الوطني بنصيب يبرر له حق الإدارة، هو يمثل المصدر الأساسي للتمويل الدولي بالنسبة إلى الدول العربية والنامية.

نظرا لما يوفره من رؤوس أموال أجنبية ضخمة تساهم في سد الفجوة الادخارية دون القيود والشروط التي تتحكم في تدفقات القروض الأجنبية والمنح والمساعدات الخارجية.

كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تفعيل السوق المحلية ونقل الطرق التقنية والتكنولوجيا الحديثة و الأساليب الإنتاجية المتطورة وتحسين موازين المدفوعات، إضافة إلى خلق المزيد من مناصب العمل وزيادة القدرات الإنتاجية للعمال وتطوير مهاراتهم الفنية.

- **الفرضية الثانية المتمثلة في:** "إن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ضعيف خلال الفترة 2000_2015 **فرضية صحيحة** من خلال المؤشرات التي اعتمدناها في تقييم المناخ الاستثماري، تبين أن ترتيب الجزائر متأخرا.

ثانيا: النتائج العامة للدراسة

يمكن تلخيص النتائج التي توصلت إليها الدراسة في النقاط التالية:

- يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر منافع عديدة للدول المضيفة كونه وسيلة تمويلية أفضل من القروض الدولية، بالإضافة إلى أثره على ميزان المدفوعات والعمالة وجلب المهارات والخبرات الإدارية والتكنولوجية، مع إمكانية أن تتحول هذه الإيجابيات إلى سلبيات.
- يرتبط مدى تحقق الآثار الإيجابية المرجوة من الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بإدخال تعديلات على قوانين الاستثمار ومنح حوافز وضمانات تغري المستثمر الأجنبي.
- شهدت الجزائر تحسنا على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية مع عودة الاستقرار الأمني بعد العشرية السوداء، إلا أن ذلك لم يدم طويلا حيث تراجعت العديد من المؤشرات لاسيما في سنة 2015 بسبب التدهور المستمر لأسعار النفط، ولعل من أسباب تأخر الجزائر في الترتيب كثرة العراقيل خاصة في بيئة أداء الأعمال كتعقد الإجراءات وطول مدتها وضعف البنية التحتية وتأخر القطاع البنكي...،هذه الأسباب إضافة إلى قاعدة 49/51 وانهيار أسعار النفط منذ سنة 2014 أدت إلى ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة رغم إمكانيات البلد المتاحة في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

- من خلال التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، يمكن وصف سلوك الشركات متعددة الجنسيات بالإستراتيجي، حيث تسجل حضورها بقوة في قطاعات الصناعة الإستخراجية كالطاقة والمعادن نتيجة لارتفاع العوائد المتأتية من النشاط في هذه القطاعات، في حين تغيب في قطاعات أخرى إستراتيجية على غرار الزراعة والسياحة.

ثالثا:التوصيات والاقتراحات

بناءا على النتائج والملاحظات المتوصل إليها يمكن تقديم التوصيات والاقتراحات التالية:

- العمل على تطوير الاستثمارات المغاربية والعربية، من خلال ضرورة تسريع إنشاء وعمل سوق عربية ومناطق حرة مشتركة للاستفادة من مزايا السوق الكبيرة وتقريب تطلعات المستثمرين المحليين للتوطن داخل الاقتصاديات العربية.
- تسهيل حركة رؤوس الأموال والاهتمام برؤوس الأموال المهاجرة.
- دعم مبادرات ومشاريع الشراكة الثنائية ومتعددة الأطراف بين الدول العربية على النحو الذي يخلق التكامل التنموي والقطاعي ويخلق الثروة ويساهم في تحقيق التنمية المستدامة.
- العمل على توفير الاستقرار السياسي والأمني بما يكفل التدرج الطبيعي والتطور المستمر نحو خلق مناخ اقتصادي واستثماري يخضع في مراحل تبلوره إلى مبادئ وأسس الحكم الراشد، مما يضمن تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- إدخال وتطوير التعامل الإلكتروني فيما بين الأجهزة الحكومية وكذلك مع المؤسسات الخاصة والأفراد وخصوصا في مجالات تسجيل المعلومات والبيانات للمستثمرين والحصول عليها.
- تحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار من خلال إزالة العقبات الإدارية وتطوير مختلف التشريعات ذات العلاقة بالتجارة والاستثمار، وإعادة النظر في منظومة القوانين والحوافز والضمانات الممنوحة.
- التركيز على توجيه الاستثمارات الواردة إلى القطاعات الإستراتيجية كالزراعة والصحة بما لها من أثر في تحقيق الأمن الغذائي، تقليص فاتورة الغذاء، تقليص التبعية للأسواق العالمية ودفع التنمية البشرية.

- تكثيف الاستثمار في الموارد البشرية من خلال تحسين نوعية التعليم والتدريب، والتحرر من البيروقراطية ومحاربة الفساد وتدعيم سلطة القانون.

رابعا:آفاق البحث

هنالك جوانب أخرى لم تتناولها الدراسة تعتبر آفاقا مفتوحة لأبحاث لاحقة:

- أثر الأزمات السياسية و على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- أثر الاندماجات الإقليمية على توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

قائمة المراجع والمصادر

أولا: المراجع والمصادر باللغة العربية

أ- الكتب:

1-أبو قحف عبد السلام،اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي،دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية،2003.

2-عيبوط محمد وعلي،الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري،دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر،2012.

3-نزيه عبد المقصود مبروك،الآثار الاقتصادية الأجنبية،دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ،2007.

ب- الاطروحات و المذكرات:

4-بيوض محمد العيد،تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية،دراسة مقارنة، تونس، الجزائر، المغرب ،رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،جامعة سطيف،2011

5-سارة محمد،الاستثمار الأجنبي المباشر،دراسة حالة أوراسكوم،مذكرة ماجستير في الحقوق والعلوم السياسية،جامعة منتوري، قسنطينة،2009-2010.

6-سعيدي يحي،تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة،جامعة منتوري قسنطينة،2007.

7-علي عباس،إدارة الأعمال الدولية،دار السيرة،عمان،2009.

8-فاروق سحنون،قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر،رسالة ماجستير،تخصص التقنيات الكمية في التسيير،جامعة فرحات عباس،سطيف،الجزائر،2010.

9- ناجي بن حسين،دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،غير منشورة،جامعة منتوري،قسنطينة،2007.

ج- المجلات و الملتقيات:

10- بعلوج بولعيد،معوقات الاستثمار في الجزائر،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد الرابع،جوان،2006.

11- ديد روضة،أثر برامج سياسة الانتعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي،أبحاث المؤتمر آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطية في الفضاء الأورو مغاربي،جامعة سطيف،الجزائر،2012

12- رزقين عبود،نورة بيري،محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر،تونس،المغرب،دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1996-2014،مجلة رؤى اقتصادية،العدد السابع،ديسمبر 2014.

13- رشيد يوسفي،أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني حالة الجزائر،مجلة العلوم الاقتصادية وعوم التسيير،العدد الخامس،جامعة فرحات عباس،سطيف 2005

14- زيدان محمد،الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية،نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد الأول،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،2004.

15- الزين منصوري،واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد الثاني،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،ماي 2005.

16- شهرزاد زغيب،الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وآفاق،مجلة العلوم الإنسانية،العدد الثامن،جامعة محمد خيضر،بسكرة.

17- صالح مفتاح،دلال بن سمينة،واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية،دراسة حالة الجزائر،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العددان44_45،سنة2008.

18- علام عثمان،واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي2001-2014،الملتقى العربي الأول حول العقود الاقتصادية الجديدة بين

المشروعية والثبات التشريعي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلو التسيير جامعة البويرة،الجزائر.

19- علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي،منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، العدد 458، سنة 2009.

20- علي همال،فاطمة حفيظ،آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية،مجلة الاقتصاد والمناجمانت،الجزائر،العددالرابع،2005.

21- لوعيل بلال، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر،مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر،بسكرة،العدد الرابع،2008.

22- محبوب بن حمودة،إسماعيل قانة،أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي،مجلة الباحث،العدد الخامس،2007.

23- محمد طالبي،أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس،جامعة الجزائر،2009.

24- منور أوسرير،عليان نذير،حوافز الاستثمار الخاص المباشر،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،ماي،2005.

25- وصاف سعيدي،محمد فوزي،واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،العدد الثاني،جامعة فرحات عباس،سطيف،2008.

د- القوانين و المراسيم و النشريات:

26- الجريدة الرسمية،العدد17،الصادرة بتاريخ 30 مارس 2008..

27- الجريدة الرسمية،العدد47،الصادرة بتاريخ 22أوت2001.

28- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2016.

ثانيا:قائمة المراجع والمصادر باللغة الأجنبية

1. ANDREW HARRISSON ET AL,BUSINESS INTERNATIONAL ET MONDIALISATION,VERS UNE NOUVELLE EUROPE DE BOOCK,BRUXELLEES**.**

2. KHOURINABIL,LES DETERMINANTS DE L'INVESTISSEMT DIRECT ET RANGER,ETUDE THEORIQUE ET ANALYSE EMPIRIQUE,MAGISTER,ESC ALGER,2002-2003**.**

الملخص:

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أهم مصادر التمويل الخارجي، ولذلك تهافتت عليه أغلب الدول العربية بما فيها الجزائر، حيث أبدت رغبتها القوية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال جهودها المبذولة لتوفير مناخ ملائم له، والمتمثلة في إصلاحات اقتصادية وكذا العمل على توفير الحوافز والضمانات إضافة إلى سن القوانين والتشريعات، إلا أن نتائج ذلك لم ترقى إلى المستوى المستهدف فكان حجم التدفقات الواردة متباين وغير مستقر، ولم تنجح في أن تصبح مواقع جذب مهمة وذلك نتيجة وجود مجموعة من العوائق تشوه بيئة أداء الأعمال،وتصنف المناخ الاستثماري للجزائر ضمن مراتب متأخرة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر – المناخ الاستثماري – الجزائر.

Résumé :

L'investissement direct etranger (IED) est la principale source de financement externe, et c'est pourquoi la plupart des pays arabes, y compris l'Algérie, s'y sont ouvert, où ils ont manifesté leur volonte d'attirer des investissements étrangers directs par le biais de ses efforts pour créer un climat favorable en s'engageant dans des réformes économiques et en travaillant vue de fournir d'incitations et de garanties en plus de l'adoption des lois et législations, mais les résultats n'ont pas atteint le niveau cible. Escompté et les feux des IDE sont faibles et instables ; et l'Algérie n'a pas réussi à devenir un pole d'attraction importants en raison d'une combinaison d'obstacles qui faussent l'environnement des affaires, et le climat d'investissement dans le pays est classé dans les derniers rangs.

Mots_clés investissement direct étranger _climat d'investissement-Algérie.